وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان :

أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

دراسة إستبيانية في بيئة المحاسبة الجزائرية لمدينة ورقلة

من إعداد الطالبة : زهرة حميداتو

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 16/ 05 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د / دشاش عبد القادر	(أستاذ، جامعة ورقلة)	رئيسا
أ.د / محمد البشير غوالي	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة)	مشرفا و مقررا
أ / صديقي فؤاد	(أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان :

أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الشركات الاقتصادية

دراسة إستبيانية في بيئة المحاسبة الجزائرية لمدينة ورقلة

من إعداد الطالبة : زهرة حميداتو

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 16 / 05 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د / دشاش عبد القادر	(أستاذ، جامعة ورقلة)	رئيسا
أ.د / محمد البشير غوالي	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة)	مشرفا و مقررا
أ / صديقي فؤاد	(أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

شكر وتقدير

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنّكم قد شكرتم، فإنّ الله يحب الشاكرين"

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا رب وتعاليت ، وأصلي وأسلم على حبيبنا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين.

لا يسعني وأنا في هذا المقام، إلاّ أن أتقدم بواسع الشكر والتقدير إلى من لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته لإكمال هذه الدراسة، كما أشكر أستاذتي الذين درسوني خلال الخمس سنوات في الجامعة ومرشدنا الأستاذ: **محمد البشير غوالي**

وإلى الأساتذة.

و الشكر الكبير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

*** زهـــرة ***

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للشركات، وبالتالي تعتبر البنود الواردة في القوائم المالية في الوقت الحاضر بنودا لا تمثل مبالغ حقيقية، نتيجة للظروف التي كانت تسود وقت إعداد تلك البنود، مثال ذلك وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد وما يصاحبها من ارتفاع الأسعار، حيث ينجر عن هذا انخفاض القوة الشرائية للنقود، ففي ظل وجود مثل هذه الظواهر سيؤثر ذلك على مصداقية اعرض القوائم المالية لأنها ستكون مضللة ولا تمثل الواقع الاقتصادي الفعلي لها.

تم دراستنا بالآثار الناجمة عن وجود ظاهرة التضخم على ما تحتويه القوائم المالية المفصح عنها من وجه نظر مستخدميها، ذلك من خلال استبيان موجه إلى المهنيين والشركات في مجال المحاسبة، وتطرقت الدراسة إلى مدى تأثير التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المعدة والمعروضة للشركات.

الكلمات الافتتاحية: التضخم، الإفصاح المحاسبي، المحاسبة، القوائم المالية، الشركات.

:**Résumé**

L'objectif de cette étude est de connaître l'impact de l'inflation sur la divulgation comptable des états financiers des sociétés, et donc examiné les éléments contenus dans les états financiers À l'heure actuelle, les éléments qui ne représentent pas les montants réels, en raison des circonstances qui prévalaient au moment de la préparation de ces articles, par exemple, l'existence du phénomène de l'inflation dans l'économie Et les prix élevés d'accompagnement, où cette faible puissance à tailler au couteau d'achat de la monnaie, en présence de ces phénomènes auront une incidence sur la crédibilité de vue des états financiers, car il serait trompeur et ne représentent pas la réalité économique réelle pour eux.

Où notre étude en question avec les effets de l'existence du phénomène de l'inflation sur les états financiers renferment les informations du point de vue de ses utilisateurs, Grâce à un questionnaire adressé aux professionnels et aux entreprises dans le domaine de la comptabilité, et abordé l'étude dans la mesure de l'impact de l'inflation sur la divulgation comptable des états financiers préparés et présentés aux entreprises.

Ouverture de mots ; : L'inflation, la divulgation comptable, comptable, les états financiers, les entreprises..

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: تقديم نظري للتضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية	
التمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية	30
الخلاصة	34
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لأثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الشركات الإقتصادية	
تمهيد	36
المبحث الأول : طرق و أدوات الدراسة	37
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها	40
الخلاصة	50
الخاتمة	52
قائمة المراجع	56
الملاحق	61
الفهرس	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	توزيع عينة الدراسة	38
2-2	مقياس ليكارت الثلاثي	39
3-2	توزيع العينة حسب الجنس	40
4-2	توزيع العينة حسب العمر	41
5-2	توزيع العينة حسب الشهادة العلمية او التكوينية	42
6-2	توزيع العينة حسب المهنة او الوظيفة	43
7-2	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة	44
8-2	توزيع العينة حسب النشاط الذي تمارسه الشركة	45
9-2	المتوسط المرجح للدرجات (الأوزان)	46
10-2	أثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات	46
11-2	يؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات	47
12-2	وسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
2-1	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس	40
2-2	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب العمر	41
2-3	التمثيل الباني لأفراد العينة حسب الشهادة العلمية أو التكوينية	42
2-4	التمثيل لأفراد العينة حسب المهنة أو الوظيفة	43
2-5	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	44
2-6	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب النشاط الذي تمارسه الشركة	45

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استمارة الاستبيان	61
02	قياس صدق وثبات أداة الدراسة (معامل كرونباخ)	63
03	خصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	63
04	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة للمحاور الثلاث	65
05	نتائج اختبار الفرضيات	65
06	معامل بيرسون	66

مقدمة عامة

أ- توطئة :

لقد عانت البيئة الاقتصادية لكثير من الدول من مشكلة التضخم، ظاهرة تعددت وتنوعت تفسيراتها وأسبابها وبالمقابل تعددت آثارها البالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن أغلب المفكرين الاقتصاديين ردوها إلى كونها ظاهرة تنتج عن الإفراط النقدي تظهر نتائجها في ارتفاع المستوى العام للأسعار و تنعكس آثارها في انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يدفع إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية ويسعون للتخلص منها بشتى الطرق، وإن ما يترتب عن ذلك كله عجز النقود عن أداء دورها في الاقتصاد المتمثل في دورها كمخزن للقيمة و، تبقى في ظل كل هذه التأثيرات مجرد أداة للتبادل والوفاء بالديون.

وزيادة للآثار المتعددة لظاهرة التضخم اقتصاديا واجتماعيا، فإن لها تأثيرات على المحاسبة كذلك، حيث أنه تعد النقود الوحدة الأساسية للقياس المحاسبي، ففي ظل افتراض ثبات الوحدة النقدية ، كما تعد مختلف عناصر القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها محاسبيا، هذا ما يجعل الأرقام الواردة بالقوائم المالية أرقاما مضللة بعيدة كل البعد عن القيم الجارية والحقيقية له ، مما ينعكس سلبا على موضوعية ومصداقية وملائمة المعلومات المالية والمحاسبية المعروضة.

إذن نتيجة لآثار التضخم على مستوى المحاسبة، تعددت الدراسات الأكاديمية حول هذه الظاهرة من أجل تحديد ماهيتها وأسبابها ومعرفة مختلف آثارها على القياس والإفصاح المحاسبيين لمحاولة تجنبها ومعالجتها من خلال انتهاج طرق محاسبية بديلة تأخذ تغير القوة الشرائية للنقود بعين الاعتبار من خلال إجراء تعديل على مختلف القوائم المالية عموما في مجال التقييم المحاسبي.

حيث يعود الاهتمام بهذا الموضوع إلى أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بالنسبة لمستعمليها، فإن أي خلل أو تضليل فيه يؤدي بالمستعملين إلى اتخاذ قرارات اقتصادية خاطئة وغير فعالة، ومن نتائج ذلك أيضا هو انسحاب المستثمرين من الشركة.

ب- طرح إشكالية

لذلك فإن الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذه الدراسة هي:

إلى أي مدى يؤثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الشركات الجزائرية؟

وتندرج هذه الإشكالية على مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يؤثر التضخم على الإفصاح المحاسبي؛
2. هل التضخم يضلل القوائم المالية؟
3. هل إعادة تقييم الممتلكات تحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي؟

ت- فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة قمنا بصيغة الفرضيات التالية:

1. يؤثر التضخم سلبا على عملية الإفصاح المحاسبي؛
2. يؤدي التضخم إلى إنتاج قوائم مالية بعيدة عن حقيقية؛
3. إعادة تقييم الممتلكات وسيلة فعالة للحد من أثر التضخم على الافصاح المحاسبي.

ث- مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبرراتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1. التعرف أكثر على المشاكل التي تواجه المحاسبة خاصة في عملية القياس والإفصاح المحاسبيين **والتقرب أكثر بالواقع العملي لمهنة المحاسبة دون الاكتفاء بدراسة النظرية المحاسبية فقط؛**
2. **التعرف على الآثار البالغة لتجاهل ظاهرة التضخم على القوائم المالية وما يصاحب ذلك من تضليل** لمستعملي هذه القوائم نتيجة الاعتماد على الأسس التقليدية في التقييم المحاسبي لبنود القوائم المالية؛
3. قلة البحوث الأكاديمية التي تعتني بدراسة آثار التضخم على مستوى المحاسبة و ، وجود **قلة اهتمام من قبل المهنيين** بهذه المشكلة لنقص فهمهم حول مدى أهمية الآثار الناتجة عن تجاهل التضخم.

ج- أهداف الدراسة و أهميتها

✓ **أهداف الدراسة**

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف أكثر على ظاهرة التضخم من حيث معناها الاقتصادي، أسباب نشوئها ومختلف آثارها **الاقتصادية؛**
2. محاولة الرقي بنوعية المحتوى المعروض في القوائم المالية من خلال تقنيات وطرق إزالة آثار التضخم؛
3. معرفة الطريقة المحاسبية البديلة التي تمكن من إزالة آثار التضخم بطريقة فعالة ومدى توفيرها لمعلومات محاسبية أقرب إلى الواقع وأكثر ملائمة من تلك المقدمة في ظل الافصاح المحاسبي؛

✓ **أهميتها** :

تظهر أهمية دراسة موضوع أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية فيما يلي:

1. أهمية الآثار البالغة لظاهرة التضخم على المبادئ والفروض المحاسبية وعلى القوائم المالية **بوجه خاص؛**
2. أهمية التحولات التي شهدتها المحاسبة في العصر الحاضر مما يستدعي تطوير أساليب القياس المحاسبي لتواكب **تلك التطورات و** تهتم تم بدراسة وتحليل كل المتغيرات الجديدة، مثل ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، **حيث أن الأسلوب التقليدي للقياس لا يمكنه مواكبة ذلك؛**
3. وتظهر أهمية الموضوع كذلك في معالجة آثار التضخم على القوائم المالية من أجل تصحيحها وترشيدها **وتعزيز المحتوى** الإعلامي لها وتحسين الفائدة المحققة منها بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية المنشورة.

ح - حدود البحث

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة **على أثر التضخم على الإفصاح** المحاسبي للقوائم المالية، **وبذلك تتحدد حدود الدراسة المكانية** في مدينة **ورقلة.**

- **الحدود الزمنية:** ارتبط مضمون ونتائج الدراسة بالزمن الذي أجريت في الدراسة للموسم الجامعي (2017/2016).

خ- منهج البحث والأدوات :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف الجوانب الموضوع ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بجانب النظري ، أما في الجانب التطبيقي فاعتمادنا على منهج الدراسة الميدانية (الإستبانة).

أدوات المستخدمة فهي المتعلقة بجميع المعلومات التي يتم استعانة بها في جانب دراسة الميدانية وتلك المستخدمة في التحليل لتساعد على الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

د- مرجعية الدراسة :

هناك عدة دراسات سابقة باللغة العربية، التي تناولت "أثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية" و سنتطرق إليها في المبحث الثاني للفصل الأول .

ذ- صعوبات الدراسة :

من خلال هذا البحث واجهت بعض العراقيل والصعوبات التي تمثلت في ثقافة التحفظ عن المعلومات السائدة في الشركات الجزائرية بشكل عام وبالخصوص المعلومات المتعلقة مباشرة بالمحاسبة وهذا العائق الأكبر في الحصول على موافقة لدراسة حالة، مما حال دون الوصول لكل المعلومات التي تحتاجها في هذه الدراسة، حيث أثرت على صياغة الفرضيات وصحتها ، كما أثرت هذه الثقافة على صياغة ونوعية وعدد الأسئلة المطروحة رغم قلتها و وضوحها.

ر- هيكل البحث :

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، كل فصل بمقدمة وينتهي بخلاصة، تضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في المقدمة البحث، ثم عرض النتائج التي توصلنا إليها وهذه الفصول كآتي:

- الفصل الأول : تقديم نظري للتضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وانقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ الأول استعرضنا فيه ماهية التضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية، أما الثاني فتم عرش الدراسات السابقة باللغة العربية ومقارنتها بالدراسة الحالية؛
- الفصل الثاني: تحليل نتائج الاستبيان .

الفصل الأول
تقديم نظري للتضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية

تـمـهـيـد :

من المتعارف عليه أن القوائم المالية يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتوفير معلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، وقد تم صياغة هذه المبادئ استنادا إلى افتراض وجود ثبات نسبي في المستوى العام للأسعار،ولكن أصبح هذا الافتراض غير حقيقي بعد أن سادت دول العالم موجة تضخمية مستمرة تزايدت معها الأسعار.وأصبح التضخم من المظاهر المألوفة في الاقتصاد المعاصر، وقد أثر ذلك على أساس القياس ووحدة القياس المحاسبي و أنعكس بدوره على طبيعة المعلومات صبحت في أغلب الأحوال غير ملائمة لاتخاذ القرارات لأنها في ظل التضخم هذا التغير لا تفصح عن الحقائق الاقتصادية سواء كانت متعلقة بنتيجة العمليات المالية أم بالمركز المالي أو ما كان متعلقا بعناصر الميزانية، وبذلك أثبت النظام المحاسبي التقليدي فشله في إعداد وتقديم البيانات و المعلومات المحاسبية الصحيحة في ظل تزايد الأسعار المستمرة وهو ما لا يظهر حقيقة البيانات المحاسبية و المعلومات الصحيحة الواقعية التي تظهر واقع المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية، ومن ذلك فسنتطرق في هذه المداخلة على تأثير التضخم على المعلومات المحاسبية وعلى عناصر القوائم المالية، ثم نعرض بالتفصيل للدراسات المحاسبية التي صدرت والأساليب التي أتبعت لمواجهة القصور في المعلومات المحاسبية.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين؛ الأول يحتوى على مدخل تعريفي وماهية التضخم، الإفصاح المحاسبي وطبيعة القوائم المالية أما الثاني فيقدم عرض للدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: ماهية التضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية

سنتطرق في ها المبحث إلى كل من التضخم، الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية. وقسمنا المبحث إلى مطلبين؛ الأول مدخل تعريفي حول ظاهرة التضخم، أما الثاني فستناول فيه ماهية الإفصاح المحابي وطبيعة القوائم المالية.

المطلب الأول: مدخل تعريفي حول ظاهرة التضخم

في فترة التسعينات، وفي الجزائر ونظرا لارتفاع الطلب على مجموعة من السلع (الصابون ،القهوة،.....الخ) وقلة العرض لهذه الأخيرة تسبب ذلك في ارتفاع أسعارها بشكل مستمر ومتزايد.

كانت أسعار السلع ترتفع في الماضي بشكل مفاجئ ثم تستقر أما الآن في كاد ثمن بعض السلع يرتفع كل شهر إن لم نقل كل يوم، فكلنا معنيون بالتضخم، وكلنا نتساءل عنه، فما هو التضخم؟

الفرع الأول: مفهوم التضخم ونظريات النقدية وقياسه وأسبابه

سنتعرف على هذه الظاهرة الاقتصادية من خلال تقديم تعريف شامل لها وقياسها وأسبابها.

أولا : تعريف التضخم والنظريات النقدية.

1- تعريف التضخم:

يرى "الروبي "؛ أنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاماً في الفقه الاقتصادي وذلك لأنه كثيراً ما تستعمل كلمة التضخم للتعبير عن ظواهر عديدة[1].

وقد ذكر بعض الكتاب تعريف التضخم حسب التالي:

1-1) التعريف الأول :[2] " أن كلمة تضخم إنما تعني عدة معاني ومفاهيم منها على سبيل المثال:

أ- التضخم في الأسعار: وذلك عندما ترتفع الأسعار ارتفاع غير عادي وغير معتاد؛

ب- التضخم في الدخل: وذلك عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعاً غير معتاد ومنها التضخم في الأجور والأرباح؛

ت- التضخم في العملة:وذلك يشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق؛

ث- التضخم في التكاليف: وذلك يشمل الارتفاع الحاصل لأسعار عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات.

[1]- نبيل الروبي، "نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية_مصر، سنة 1984، ص14.

[2]- الحيالي، وليد ناجي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار الحامد للنشر، عمان_الأردن، 2002، ص 224.

1-2) التعريف الثاني[1]:

التضخم يمكن تعريفه أنه الزيادة في المستوى العام للأسعار أو تناقص القوة الشرائية للنقود. **المستوى العام للأسعار عبارة عن المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات في الاقتصاد.**

1-3) التعريف الثالث[2]:

أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

والتعريف السابق يبين إلى وجود ركنين رئيسيين في ظاهرة التضخم وهما:

✓ **إن التضخم يقاس بمعيار ما يسمى "المستوى العام للأسعار"، ويعرف المستوى العام للأسعار** على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد **ما؛**

✓ **إن التضخم هو ارتفاع** ملموس ومستمر في المستوى العام للأسعار. **والمقصود هنا أمران:**

الأول: أن يكون ارتفاع الأسعار واضحا وملموسا في المجتمع، **والثاني أن يكون ذلك الارتفاع** الملموس ممتدا على فترة من الزمن. فقد بات من المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل **عن5%** " تعتبر ضمن **الإطار المقبول لزيادة الأسعار.** غير أن **ارتفاعها فوق ذلك الحد يترك** إ ملموسا على ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود التي يتعامل بها المواطن العادي. **والقوة الشرائية** للنقود أو الدخل هي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين**؛**

1-4) ونستخلص من التعاريف السابقة على أن التضخم هو" عبارة عن زيادة في إصدار النقود لا تواكبها زيادة في الإنتاج مما يحدث فجوة تؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار مما يؤدي إلي تناقص **القوة الشرائية لوحدة النقد" ومن الملاحظ أن هذا التعريف** قد جمع بين أسباب التضخم وآثاره.

2- تفسير التضخم في النظريات النقدية:

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل معنية، والتي يمكن إجمالها في أهم التفسيرات لظاهرة التضخم في مختلف النظريات النقدية.

2-1) النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي:

يتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر **لا تتناسب مع زيادة العرض** الكلي، وبالتالي تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار.

أ- التضخم في النظرية الكمية للنقود :

يحدث التضخم بموجب هذه النظرية نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج **القومي الحقيقي، واستنادا** إلى الفروض التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود لعل أهمها ثبات الإنتاج **أو العرض الكلي (y) وسرعة التداول النقدي (V)**

[1]- Meigs Robert F & Meigs Walter B, **''Financial Accounting''**, sixth edition, Mc Grraw – Hill, Inc, U.S.A, 1989, p704-705.

[2] - **خالد** الوزني **و** أحمد الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، ط 3، عمان: دار وائل، الأردن، 2000، ص ص249- 252 .

إلى جانب أن المستوى العام للأسعار تابع سلبي للكمية **المعروضة من النقود** (M) أي يتغير بتغيرها[1]، **وعليه فان زيادة كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع** مستوى الأسعار، أما في الفترة الطويلة فان الناتج القومي يزداد وبذلك فإذا ما زادت كمية النقود **بمعدل** أكبر من معدل نمو الناتج القومي فان هذا سيؤدي إلى **ارتفاع المستوى العام للأسعار**[2]، **وعليه فان تحقيق الاستقرار** في **مستوى** الأسعار يقتضي تثبيت كمية النقود في الفترة القصيرة وزيادتها بنفس معدل نمو الناتج القومي في الفترة الطويلة، أما معالجة التضخم فتكمن في تخفيض كمية النقود.

وقد عبر **الاقتصادي** الأمريكي فيشرعن التغير في المستوى العام للأسعار من خلال معادلته الشهيرة **و المسماة بمعادلة التبادل** والتي صاغها بالشكل التالي:

$$MV= PT \ldots\ldots\ldots$$

حيث : M: كمية النقود المودعة لدى البنوك والموجودة بحوزة الأفراد؛

V: سرعة دوران النقود؛

P: المستوى العام للأسعار؛

T: حجم المعاملات.

يعتبر فيشر أن سرعة دوران النقود وعدد المعاملات ثابتين حيث أن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى إرتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات عرض هذه الأخيرة فينعكس ذلك على المستوى **العام للأسعار بنفس النسبة، وأستمد** فيشر تحليله من الفرضيات المتبناة في الفكر الكلاسيكي المتمثلة في:

- **تستخدم النقود كوسيط للتبادل فقط، الطلب عليها بغرض إنفاقها وليست رغبة في** الاحتفاظ بها **كمدخرات؛**
- التشغيل الكامل لطاقاته وموارد المجتمع، وبالتالي ثبات حجم المعاملات وأي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إرتفاع الأسعار.

معادلة كمبردج :قام بعض الاقتصاديين الإنجليز وعلى رأسهم مارشال و **بيجو بإجراء تعديلات على معادلة فيشر حيث:**

$$M /P = KY \ldots\ldots\ldots^{3}$$

K: مقلوب سرعة دوران النقود

Y: الناتج القومي الحقيقي.

نفترض هذه المعادلة أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة من دخلهم الحقيقي في شكل أرصدة نقدية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها الشرائية **(أرصدة حقيقية)** ، وتمثل المعادلة الأرصدة الحقيقية للأفراد وإنطلاقا من ذلك يمكننا استنتاج الصيغة التالية:

$$M = KPY \ldots\ldots$$

وهي معادلة كمبردج حيث تعبر عن التوازن بين عرض النقود والطلب عليها خلال فترة زمنية معينة يزيد الطلب النقدي **نتيجة لزيادة** (K) **أو نتيجة لزيادة الدخل النقدي** (YP)، فإذا افترضنا أن (K) ثابتة نظرا لثبات سرعة دوران النقود في الأجل

[1]- أسامة بشير الدباغ، **البطالة و التضخم**، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأردن،2007 ، ص 60.

[2]- مروان عطوان، **مرجع سبق ذكره**، ص.181.

[3]- خديجة حمادي، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970–2005)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 20-21.

القصير بالإضافة إلى ثبات الدخل الحقيقي في حالة التشغيل الكامل، فإن الارتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ويزيد بذلك الطلب على النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي.

ويلاحظ عموما أن النظرية اعتمدت على نفس الافتراضات التي استندت عليها معادلة فيشر كما تعرضت لنفس الانتقادات.

ب–التضخم في النظرية الكينزية:

وفقا لتحليل (كينز) فإن زيادة الطلب على الإستثمار والاستهلاك (زيادة الطلب الكلي) تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بفعل المضاعف ويصاحب ذلك زيادة الادخار والاستهلاك قم يتحقق التوازن عندما يتساوى الاستثمار مع الادخار، وهذا طبعا بافتراض وجود طاقات إنتاجية معطلة، وهذا التحليل يفترض بأن إرتفاع الأسعار الذي يرافق مستوى الناتج القومي باتجاه مستوى التوظيف الكامل لا يعد تضخما في جميع الحالات، الكامل حتى يتغير، نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي كما أن استمرار فائض الطلب بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل يعني استمرار الارتفاع في مستوى الأسعار، ويتحدد معدل إرتفاع مستوى الأسعار هذا بحجم فائض الطلب[1].

كذلك حسب التحليلي الكينزي، فالأجور هي التي تحدد مجالات إستعمال الكتلة النقدية في النشاطات الإقتصادية أو الإكتناز، حيث يرى كينز أن عندما لا يكون الإكتناز فيعني ذلك أن هناك حالة التشغيل الكامل، وإذا لم يحقق هذا الأخير يصبح الهدف من إصدار النقد هو إستعمال الموارد غير المستعملة في التداول حدوث تغيرات على مستوى الأسعار، فالعرض يرتفع مع زيادة الدخل، أما في الحالة العكسية عندما يتحقق التشغيل الكامل تتحقق معه النظرية، حيث تصبح وحدة الأجر مرنة كل تغير في الإنتاج وتنخفض المردودية، فيصبح الإصدار النقدي يرفع من وحدة الأجر والطلب النقدي، أما السعر فيتغير نسبيا مع الكمية النقدية.

كل ما يمكن أن ستنتج من التحليل الكينزي هو[2]:

- أن الطلب النقدي مرتبط بالعرض؛
- كل تغير يحدث على مستوى الكتلة النقدي يتسبب في ظهور تغيرات هيكلية في النشاط الإقتصادي النشيط.

و رغم النتائج المتوصل إليها في التحليل الكينزي، يبقى يحتاج إلى تعديلات و إضافات ليصبح صالحا لكل الأنظمة و ليس الليبرالية منها فقط.

2–2) النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف[3]

إن نظرية التكاليف في التضخم أو نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف هي ليست بالنظرية الجديدة و أول من قدم تحليلا علميا لهذه النظرية هو الإقتصادي الإنكليزي الشهير جون مينارد كينز في سنة 1930، والذي ميز بين نوعين من إرتفاع الأجور هما الذاتي والارتفاع المحفز و يؤديان إلى زيادة التكاليف وارتفاع الأسعار، وتتلخص نظرية التكاليف بأن إرتفاع الأسعار العام ناتج

[1]- مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2]- عباسي نصيرة، تأثير التضخم على التحليل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2005/2004، ص 5.

[3] - عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد الأردن،، 2004 ، ص 450.

عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة والأجور خاصة، وقد استخدمت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة إرتفاع الأسعار مع إرتفاع معدلات البطالة في آن واحد و بالرجوع إلى منحنيات العرض والطلب الكليين.

إن هذه النظرية تفترض ضمنيا وبالضرورة مايلي:

- أن هناك سيطرة احتكارية في الأسواق تمكن الشركات المنتجة من رفع الأسعار نتيجة لإرتفاع التكاليف ؛
- أن النقابات العمالية قادرة على نقل منحنى عرض العمل إلى اليسار بالرغم من بقاء الطلب على وضعه السابق، وهذا يعني رفع أجور العمال مقابل إحتمال إرتفاع نسبة البطالة وإنخفاض عدد العمال المستخدمين وعلى هذا الأساس أثارت النظرية جدلا واسعا في الخمسينات من القرن الماضي بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم.

إن تحديد أسباب التضخم بارتفاع التكاليف لم يقصد به إستبعاد جميع تأثيرات كمية النقود والدخل النقدي أو الإنفاق النقدي على إرتفاع الأسعار حيث قد يتبع إرتفاع التكاليف و إرتفاع الأسعار المبدئي زيادة متعمدة في كمية النقود الإنفاق النقدي من قبل الحكومة لتلافي أية زيادة في نسبة البطالة نتيجة لذلك وهذا ما جاءت به نظرية التسارع في التضخم.

2-3) نظريات أخرى:

أ- نظرية التسارع[1] : تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض والطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

- السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب؛
- توقعات الأسعار في التأثير على إرتفاع الأجور و بالتالي على جانب العرض.

فنظرية التسارع تعتمد بشكل رئيسي على إفتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة الحكومية من قبل نقابات العمال والأشخاص الآخرين، وبالتالي إرتفاع التكاليف والأسعار بدون تحقيق أية زيادة في الناتج القومي الحقيقي وهو الإفتراض الذي تستند إليه نظرية التوقعات العقلانية أي أفضل التنبؤات التي يمكن أن تجري إستنادا إلى المعلومات المتوفرة عن سياسات الحكومة والأداء الإقتصادي في المستقبل، وأي خطأ قد يحصل في هذه التنبؤات هو خطأ عشوائي وهو الخطأ الذي لا يمكن تلافيه في أية عملية تنبؤ، وقد وجهت لهذه النظرية عدة إنتقادات بسبب هذا الإفتراض أي إفتراض أن الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط الاقتصادي، لأن تنبؤ الأداء الإقتصادي في المستقبل من قبل أفضل الإقتصاديين والإحصائيين لا يمكن أن يتم بالدقة التي تفترضها النظرية.

ب- نظرية التضخم الهيكلي[2]:

و هو أحدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية إقتصادياتها وهو تفسير يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الإقتصاد حتى ولو لم يكن الطلب الكلي نفسه

[1]- عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص457.

[2]- مرجع نفسه، ص 459.

مفرطا أو لم يكن هناك تركّز اقتصادي، ويرتكز هذا التفسير أيضا إلى وجود **قطاعات إقتصادية تكون فيها الأجور و الأسعار مرنة** إرتفاعا وغير مرنة إنخفاضا إذا ما إنخفض الطلب الكلي في الإقتصاد، وأما تغير تركيب الطلب فهو أمر طبيعي وضروري في **إقتصاد ديناميكي لابد** ينتج عنه تغير مستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم، وهو أمر يتطلب تغيرا **مستمرا** في عملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك مرونة في عرض هذه **الموارد وقابلية تامة نسبيا على الحركة قطاعيا** وجغرافيا ومرونة في الأجور والأسعار وهي شروط يصعب تحققها في الإقتصاد الحديث عموما وفي الإقتصاديات النامية **على وجه** الخصوص، وذلك لأن هذه الإقتصايات في حاجة إلى إستثمارات كبيرة في البنية التحتية التي لا تعطي مردودها في زيادة الإنتاج إلا بعد فترة من الزمن، بينما يؤدي إستمرار زيادة الإنفاق الإستثماري إلى إرتفاع المدخولات النقدية وبالتالي **إرتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات عالية لا** تتناسب مع زيادة الطاقات الإنتاجية وهذا مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة جود بطالة عالية، فإذا حدث أي إرتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين إنعكس على باقي القطاعات وترتفع الأسعار من قطاع إلى آخر، مثلما يحصل ما بعد الحروب عندما يرتفع الطلب في القطاع **الاستهلاكي** يكون القطاع الإنتاجي في مرحلة إنتقال من إنتاج عسكري إلى مدني وهي تغيرات هيكلية لابد منها.

ثانيا : قياس وأسباب التضخم.

1. قياس التضخم:

من أجل قياس التضخم واستبعاد أثر التغير في الأسعار يلجأ **الاقتصاديون إلى استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد أثر** التغير في قيمة النقود.

1.1. مفهوم الرقم القياسي للأسعار:

الرقم القياسي :هو نسبة مئوية تستخدم لقياس التغير في الظواهر الكمية في فترة معينة هي فترة المقارنة إستنادا إلى فترة ثابتة تسمى فترة الأساس[1]

الرقم القياسي للأسعار هو أداة ملائمة لقياس تقلبات قيمة النقود، أي نستطيع بواسطتها معرفة تقلبات قيمة النقود فارتفاع هذا الرقم وانخفاضه من سنة إلى أخرى يدل على انخفاض)**أو ارتفاع(قيمة النقود، ويتم تركيب رقما قياسيا للأسعار** بتكوين رقم متوسط لأثمان مجموعة من السلع و الخدمات في **وقت معلوم، ومتوسط** أسعار النسبية لهذه المجموعة يعبر عن مستوى أسعار تلك المجموعة من السلع والخدمات في ذلك الوقت وينسب إلى الرقم الذي حصلنا عليه رقم آخر **حصلنا عليه بنفس الطريقة في** وقت آخر، وبالطريقة هذه يمكن معرفة التغير الذي لحق بالمستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة [2].

وتتعدد الأرقام القياسية للأسعار حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها في عملية الحساب كما يلي:

– **الرقم القياسي لأسعار الجملة:يعتمد عند قياسه على أسعار** الجملة لأهم المجموعات السلعية في البلاد؛

[1]- نواف محمد عباس الرّماحي، **"المحاسبة القومية"**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009،ص 125.

[2]- خالد الدليمي، **النقود و المصارف والنظرية النقدية**، دار الأنيس للطباعة و النشر والتوزيع، مصراتة الجماهيرية الليبية ،1998ص 34.

– **الرقم القياسي لأسعار التجزئة** :يعتمد عند قياسه على اختيار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة لعينة تمثل شرائح المجتمع؛

– **الرقم القياسي الضمني**:يتضمن هذا المؤشر على أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي أي يتضمن كل من أسعار الجملة وأسعار التجزئة.

1.2. أنواع الأرقام القياسية[1]:

أ– الرقم القياسي البسيط للأسعار:

عبارة عن مجموع أسعار السلع سنة المقارنة (Pn) مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس (P0) ويشار إليه بالصيغة التالية:

$$Inp = \frac{\sum Pn}{\sum PO}$$

ب– الرقم القياسي المرجح:

من عيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبيرا على الرقم القياسي البسيط إذ لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة)كمية السلعة (، ولتلافي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة ويكون هذا الترجيح إما بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي <لاسبير>وإما الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي < باش >وذلك وفق ما يلي:

$$\text{الرقم القياسي باش} = 100 \times \frac{\text{مج}\left(\text{السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية في المقارنة}\right)}{\text{مج}\left(\text{السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية في المقارنة}\right)}$$

$$Inp = \frac{\sum Pn * Qn}{\sum PO * Qn} * 100$$

$$\text{الرقم الثياسي لاسبير ا} = 100 \times \frac{\text{مج}\left(\text{السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية في الأساس}\right)}{\text{مج}\left(\text{السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية في الأساس}\right)}$$

$$Inp = \frac{\sum Pn * Q0}{\sum P0 * Q0} \times 100$$

ولكي نستطيع تركيب هذه الأرقام يجب أن يكون لدينا الكميات المختلفة.

و للتغلب على التحيز في الأرقام الذي تحدثه هاتين الطريقتين نحو الأعلى كما في لاسبير **أو** التحيز نحو الأسفل كما في باش يتم ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنتي الأساس والمقارنة ويدعى الرقم القياسي المرجح بمجموع كميتين اسم < مارشال و ايجورت >والذي يسمى الثابت المرجح.

[1]- محمد بونوارة حزار ، **مبادئ الإحصاء** ، منشورات جامعة باتنة ، مطابع عمار قرفي، باتنة الجزائر، 1996،ص25.

$$\text{الرقم القياسي مارشال واريجورت} = \frac{\text{مج}\left(\text{السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية المعيارية}\right)}{\text{مج}\left(\text{السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية المعيارية}\right)} \times 100$$

$$Ipn = \frac{\sum \text{Pn} * (\text{Q0} + \text{Qn})}{\sum \text{P0} * (\text{Q0} + \text{Qn})} * 100$$

الرقم القياسي الأمثل وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسين باش و لاسبير ويطلق على **هذا الرقم القياسي اسم فيشر.**

– **طريقة فيشر** :تقوم على أساس الجمع بين طريقتي لاسبيرز وباش إذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي **لرقمي** لاسبيرز وباش، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح لذلك يسمى هذا الرقم بالرقم القياسي الأمثل[1] ، و يعطي كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي لفشير} = 100 \times \sqrt{\text{الرقم القياسي لاسبير} \times \text{الرقم القياسي باش}}$$

$$\text{Inp} = \sqrt{\frac{\sum \text{Pn} \times \text{Q0}}{\sum \text{P0} \times \text{Q0}} \times \frac{\sum \text{Pn} \times \text{Qn}}{\sum \text{P0} \times \text{Qn}}} \times 100$$

بالإضافة إلى هذه الأرقام القياسية هناك أصناف أخرى مثل الأرقام القياسية للبورصة وأشهر هذه **المؤشرات المالية هي داوجونز** Dow Jones (نيويورك)، وفاينالشال تايمز Financial Times (لندن) و نيكاي Nikei (طوكيو)، و كاك CAC 40 (باريس) ...، والأرقام القياسية للأجور والقدرة الشرائية للعملة ..... إلخ[2]

ويذكر أن هناك أسلوب آخر لقياس التضخم وذلك من خلال الفجوة التضخمية التي أوردها كينز في تحليله للتضخم.

2. أسباب التضخم[3]:

هذا ويتفق الباحثون والدارسون الاقتصاديون، على أن من أهم أسباب حدوث التضخم ما يلي:

2–1) جذب الطلب (العوامل الدافعة للطلب الكلي نحو الارتفاع):

يرى علماء الاقتصاد، أن التضخم الناشئ عن جذب الطلب يتخذ شكل حلقة مفرغة تبدأ أولا من الزيادة في فائض الطلب النقدي أيا كان سبب هذه الزيادة (إنفاق حكومي، اجتماعي، إسكاني...)، الأمر الذي يؤدي إلى نقص في العرض محاذاة الطلب، وكان **كينز** يرى أن هذا الفائض في الإنفاق يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات، وزيادة الأسعار هذه سوف تحفز المشاريع الإنتاجية إلى زيادة إنتاجها بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، (أي الطلب على سلع.

[1]- محمد راتول، "الإحصاء الوصفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية ،2006 ص 2؛

[2]- جيلالي جلاطو، "الإحصاء، مع تمارين و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، الطبعة السادسة ،2005ص 1

[3]- حسين غازي عنابة، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ،2006ص 106 -103.

الاستهلاك + الطلب على سلع الاستثمار) من جديد ثم زيادة الأجور، وبالتالي زيادة **الاستهلاك ومن ثم زيادة جديدة** في الطلب وهكذا تتحقق الدورة سالفة الذكر مرة ومرات) **زيادة في الإنتاج، زيادة في** الأجور، زيادة في الاستهلاك، زيادة في الطلب الأمر الذي يعني أن يدخل الاقتصاد القومي في حلقة **مفرغة من الارتفاعات** المتواصلة في الأسعار[1] **،وأهم العوامل الدافعة** للطلب نحو **الارتفاع**:

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري :خاصة عند مستوى الاستخدام الكامل؛

ب- التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف :لتزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة)**النقد الخطي)؛**

ت- العجز في الميزانية :والمقصود به زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فالحكومة تلجأ إلى الاقتراض **من البنك المركزي لتمويل مشاريعها (التنموية، المدنية، العسكرية...)؛**

ث- تمويل العمليات الحربية:يشكل ميدانا فسيحا يتجه فيه الإنفاق العام نحو الزيادة المستمرة **والارتفاع.**

2-2) انخفاض العرض (العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض):

كما يعود التضخم إلى إختلال العلاقة مابين الطلب الكلي الفعلي **والعرض السلعي عند مستوى التشغيل الكامل، فإن التضخم** قد يعود إلى إختلال العلاقة ذاتها ولكن بانخفاض في المعروض من السلع **والمنتجات بالنسبة لمستوى الطلب الكلي الفعلي السائد عند مستوى التشغيل الكامل، أي ارتفاع الطلب الكلي الفعلي لا** يرجع إلى عوامل ذاتية سببت **ذلك الارتفاع** وإنما عوامل أخرى **خاصة بالمعروض السلعي** وأدت إلى انخفاضه **بالنسبة للطلب الكلي الفعلي.**

هذا وقد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لأمور كثيرة منها:

أ- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل :لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن **كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى؛**

ب- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي :قد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في **العمليات الإنتاجية فقد تكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة؛**

ت- النقص في العناصر الإنتاجية :كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية والمواد الخام؛

ث- النقص في رأس المال العيني :المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل ما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية والذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي[2].

2-3) زيادة النفقات : (زيادة التكاليف الإنتاجية)

تتمثل العناصر الإنتاجية في العمال والموظفين والمواد الخام والمواد الأولية...، **و ارتفاع تكاليفها**

[1]- حسين بن هني، "إقتصاديات النقود والبنوك الأسس المبادئ"، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن ،2002، ص163.

[2]- حسين غازي عناية، مرجع سابق، ص ص 113- 117؛

يتجلى أكثر في : - **الارتفاع** في معدلات الأجور؛

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

فكرة التضخم الناشئ عن دفع النفقة تبلورت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد يحدث **ارتفاع** ملموس في أسعار **السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام و ارتفاع الأجور بشكل خاص، وارتفاع التكاليف هنا يتمثل** في **ارتفاع** أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها ،**1وبطلق على هذا التضخم أسم تضخم التكاليف**

2-4) عوامل أخرى:

أ- سلوك العناصر البنائية في الاقتصاد القومي : (**الهيكلية**): يقصد بالعناصر البنائية في **الاقتصاد القومي المسببة للتضخم:** النمو السكاني، شكل المشاريع الإنتاجية، هيكل السوق، فالضغوط التضخمية **ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج** وتجد أسبابها إما في سلوك العناصر البنائية وإما في جمود **العلاقات بين تلك العناصر،** نظرا لعدة إختلالات هيكلية، نلاحظ علّتها **الأساسية في أكثر من مظهر إقتصادي مثل**[1]:

- انحسار حالة المنافسة الكاملة لصالح تكتل المؤسسات **الاحتكارية** التي تعتمد في تحديد الأسعار على **طريقة متناسقة فيما** بينها، مما يعني الخروج على قواعد العرض والطلب؛

- التناقض بين مختلف القطاعات، يؤدي إلى تفاوت عوائد الدخل في البناء الإقتصادي وقد يزيد تدخل **الدولة من حدة هذا التفاوت كلما سعت للحصول على موارد مالية جديدة من خلال الجباية لتحقيق توازن الميزانية؛**

- طبيعة عملية التنمية، حيث تركز في مراحلها الأولى على مشروعات البنية الأساسية التي لا **تسهم في زيادة العرض الكلي** من السلع والخدمات في الوقت الذي يترتب عليها زيادة في الدخول والإنفاق مثلا.

ب- العامل النقدي: إن بعض الاقتصاديين عازفون عن القول أن النقود هي السبب في التضخم فهم يجادلون أنه حين ينسب التضخم إلى زيادة في عرض النقود يكون **هذا قول سطحي**[2] **، ويمكن القول**[3]:

- إن مستوى الأسعار وقيمة النقود تتوقف عليه، إنما يتحدد في ضوء كل من حجم الإنفاق النقدي)**الطلب الكلي(والحجم الحقيقي للسلع والخدمات، ومستوى الأسعار هنا يميل للإرتفاع و** الانخفاض **أو الاستقرار** كنتيجة لحصول التغير في جانب واحد أوفي جانبين بنسب مختلفة أو متساوية ولكن متضادة؛

- التغيرات التي تلحق بكمية النقود وسرعة تداولها وكذلك بالحجم الحقيقي للسلع والخدمات عوامل تؤثر **بصورة مباشرة على** الأسعار، وأيضا فإن التغير في الأسعار يأخذ **اتجاها** طرديا مع التغيرات التي تحدث في التيار النقدي وفي اتجاه عكسي مع التغيرات في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات.

---

[1]- حسين بن هني، مرجع سابق ، ص165.

[2]- توماس ماير، وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أحمد بليح بديع، **"النقود و البنوك و الاقتصاد"**، دار المريخ السعودية، ص432؛

[3]- خالد الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص.41،40

ت– استيراد **السلع والخدمات النهائية :أي تستورد الدول وخاصة النامية منها هذا التضخم كما** هو موجود في العالم الخارجي **1(من خلال السلع والخدمات المستوردة(**، والتي لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار كما حدث في **سنة.**

ث– الأوضاع النفسية :قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعلي إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر **منها عوامل إقتصادية، ولعل** أفضلها هي فترات الحروب، حيث ستكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل **والتنبؤات والتوقعات فالتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا يزيد من حركة** النشاط والانتعاش **في قطاعي الاستثمار والاستهلاك.**

الفرع الثاني: أنواع التضخم والآثار الاقتصادية.

بعد تعرفنا على التضخم سنتطرق إلى أنواعه والآثار الاقتصادية له.

أولا : أنواع التضخم

تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها، وهذا لا يعني عدم وجود علاقات أو روابط بين هذه الأنواع فقد نشترك في مظاهر وسمات خاصة، سنعرض انواع التضخم وفق التقسيم التالي[1]:

1) تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تتحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات **المستويات العامة للأسعار** والتأثير فيها، وهي:

1–1) التضخم الطليق أو المكشوف:

يعني إرتفاع الأسعار دون أي قيد أوحد يوقفه، كما يتسم هذا النوع من التضخم **بارتفاع سافر في الأسعار والأجور** والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، ودون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه **الارتفاعات** أو التأثير فيها ووقفها، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية)حتى فقدان الثقة بها)[2]:

1–2) التضخم الكامن أو المكبوت (المقيد):

التضخم الكامن يتمثل في إرتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل **الدولة، حيث** حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا **لا** يسمح له بالظهور في شكل انكماش في الإنفاق على السلع **الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية، وعلى** ذلك فإن التضخم قد يعبر عن الحالة التي تضعف فيها قدرة **النقود على أدائها وظيفتها إما كمقياس للقيم أو كقوة شرائية عامة**[3].

---

[1]- عقيل جاسم عبد الله، "**النقود والبنوك ، المنهج النقدي والمصرفي**" ، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، الأردن ،1999ص 187؛

[2]- **بن خليف طارق، دراسة السببية بين المتغيرات : التضخم ، سعر الصرف، سعر الفائدة في الجزائر ،1990–2003**مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العوم الاقتصادية والتسيير ،2005.2004، ص11.

[3]- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية ،1983ص 249.

2) حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة كما يلي[1]:

2-1) يصنف الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتفشية في سوق السلع إلى:

أ- **التضخم الرأسمالي** :وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها وكنتيجة لتفشي هذه الإتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستثمار والاستهلاك؛

ب- **التضخم السلعي** :وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار؛

2-2) أما بالنسبة للاتجاهات التضخمية فإن كينز يميز بين نوعين آخرين من التضخم:

أ- **التضخم الربحي** :وهو يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والإستثمار؛

ب- **التضخم الدخلي** :ويحصل نتيجة إرتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية للعمال وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك وأسواق سلع الاستثمار.

3) حسب مدى حدة الضغط التضخمي :

يمكن تصنيف التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى عدة أنواع أهمها:

أ- **التضخم الزاحف (التدريجي):**

التضخم الزاحف يعبر عن رغبة أصحاب رؤوس الأموال لزيادة معدل الربح في المنشآت والهياكل الرأسمالية المتقدمة وهذا أسلوب الاستغلال المالي للعمال، حيث أن الزيادة في الأسعار تسمح بتخفيض قدرتهم الشرائية وتحقيق وفرات لصالح الرأسماليين[2] ، وتكون زيادات الأسعار تتراوح غالبا بين 2 و 3% [3] كما أن هذا الارتفاع في الأسعار يحصل على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا.

ب- **التضخم الماشي:**

يطلق اسم التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع المستمر في الأسعار بحدود 5-10% سنويا وهو ما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة[4].

---

[1]- حسين غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2]- Jean-luc dallemange, **L'inflation capitaliste**, Fraçois Maspero-paris 1972 ,p151.

[3]- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4]- سعيد هتهات، دارسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2006ص 38.

ت- التضخم الراكض:

وهذا عندما يكون الإرتفاع أكبر من 10%بكثير ويمكن أن يطلق إسم التضخم الراكض على التضخم مثل الذي واجهته الهند في السنوات ،1973،1974،1979إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26%عام 1973وبنسبة 19%سنة 1974وبنسبة تقارب 25%سنة 1979 [1] .

ث- **التضخم الجامح :**

يعتبر أخطر أنواع التضخم وأشدها أضرارا وآثارا على الاقتصاد، ويكون عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن ،3قد تصل إلى50% أو 60%سنويا وأكثر، وتزداد سرعة تداول النقود وتتوقف عن أداء وظيفتها كمستودع للقيمة، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، وهي حالات اقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي[2]

4) حسب المصادر أو الأسباب والظروف المنشئة للتضخم:

أ- **التضخم الطبيعي الاستثنائي** :هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة حوادث طبيعية حاصلة أو انتشار الأوبئة والأمراض أو انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية أو بسبب الفيضانات أو الأعاصير أو بسبب الحروب، فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الإتجاهات التضخمية واستفحالها بفضل العوامل الأخرى[3].

ب- **التضخم الدوري:**

يعتبر من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية، وهذا التضخم يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي وتنعكس تأثيراتها في إرتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل[4]

ت- **تضخم الطلب:**

هو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب إرتفاع عام في المستوى العام للأسعار؛ فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع والمنتجات أو الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع والمنتجات المتوفرة في الأسواق في ظل وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار.

[1]- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2006، ص217.

[2]- عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 449.

[3]- حسين غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[4]- عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ث- تضخم التكاليف:

ينشأ نتيجة إرتفاع تكاليف)عوامل(الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة في الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، بحيث يختل التوازن مابين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.

ج- التضخم المستورد:

يقصد به التضخم الذي ينساب إلى الاقتصاد المحلي من الخارج، وقد أعتبر مشكلة ناتجة عن تقويم العملة بأقل من سعرها الحقيقي في سوق الصرف ،3ويظهر في البلدان النامية التي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج نتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المستوردة.

ح- التضخم الذاتي (أو التلقائي):

يحدث هذا في الدول الرأسمالية خاصة، وهو لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض إنما ينشأ نتيجة الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور والأسعار، كما حصل في الولايات المتحدة في الفترة مابين 1957 و 1960 ، نحيث سادت الظواهر التضخمية الناتجة عن الارتفاعات المتوالية بمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق[1]

ثانيا: آثار التضخم:

ظاهرة التضخم تعد مشكلة إقتصادية رئيسية تتجلى بتأثيراتها الكلية في المجتمع الاقتصادية منها والاجتماعية، وعلى مختلف فئات المجتمع بانتفاع فئات منه وتضرر فئات أخرى.

ا.الآثار الاجتماعية للتضخم:

يتمثل الأثر الاجتماعي للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول حيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول و جذب القوة الشرائية من جانب أصحاب الدخول القليلة والثابتة لصالح أصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين، وتتمثل أهم الآثار الاجتماعية فيما يلي[2]:

1) إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

يتألف الدخل القومي النقدي من مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن، أما الدخل القومي الحقيقي فيتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، ويمكن إيضاح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:

[1]- حسين غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2]- مجدي محمود شهاب ، **اقتصاديات النقود و المال** ، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2000 ، ص 8.

1-1) أصحاب الدخول الثابتة :

يترتب على انخفاض **القوة الشرائية للنقود تدهور المركز الاقتصادي** لهذه الطائفة من أصحاب الدخول الثابتة **(فوائد السندات** والدخول الدائمة والمعاشات إلخ**)، وعليه تقل** مقدرة دخولهم على شراء السلع والخدمات على العموم **وبالعكس عند إرتفاع القوة الشرائية للنقود**[1]

2-1) أصحاب المرتبات:

إن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة، ولكن عادة ما تحصل زيادات المرتبات قد تؤدي إلى تخفيف آثار **إرتفاع الأسعار، وبالمقابل فإن الدخول الحقيقية** لأصحاب المرتبات ترتفع في حال انخفاض **مستوى الأسعار، وعادة ما يصاحب** الإنخفاض السريع والحاد في الأسعار في النظام الرأسمالي تدهور في النشاط **الاقتصادي والإنتاجي مما يعرض البعض من أصحاب** هذه الدخول إلى **انقطاع** دخولهم نتيجة لفقدانهم لعملهم.

3-1) أصحاب الأجور:

إرتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة إرتفاع في الدخول النقدية لهذه الفئة أما مدى توافق هذه **الارتفاعات فيتوقف لعدة عوامل.**

4-1) أصحاب المشروعات :

أثناء التضخم تتزايد دخول هذه الفئة عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، **فارتفاع** الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد إرتفاع الأسعار وإنما بعد فترة زمنية، ولذا فالأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

2) إعادة توزيع الثروة:

إن التضخم يعمل على إعادة توزيع الثروة بصورة عشوائية لا تمت بصلة الكفاءة في النشاط **الإنتاجي والعدالة الاجتماعية، ذلك** أن أصحاب الأموال الذين زادت دخولهم الحقيقية يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم، أما الأفراد الذين تناقصت دخولهم الحقيقية مثل أصحاب **الأراضي** العقارات السكنية فإنهم يسعون للمحافظة على مستوى معيشي معين ونمط **استهلاكي** ألفوه يقومون ببيع جزء من ثرواتهم نتيجة إرتفاع قيمتها النقدية، وبهذا تتحول ملكية الأصول الحقيقية من الفئات التي تناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي تزايد دخلها الحقيقي.

3) اضطراب العلاقات الاجتماعية:

يترتب من خلال ما ورد أعلاه **اضطراب العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة، فتكثر الإضرابات العمالية ويتعطل الإنتاج وتزيد نسبة الطاقة غير المستغلة في الاقتصاد القومي، وقد يتبع ذلك حدوث تفكك اجتماعي** وبالتالي إنهيار النظام **الاقتصادي.**

[1]- محمد زكي شافعي، **مقدمة في النقود ولبنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر، ص 92.

4) عزوف أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة:

عزوف أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة أو الوظائف التي تتطلب شعورا خاصا بالمسؤولية مثل التعليم أو الخدمة في المستشفيات والمراكز الصحية، وذلك نتيجة لتدهور الدخول الحقيقية وهذا بلا شك من أخطر النتائج الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث على مدى الأجل الطويل من جراء التضخم[1].

II.الآثار الاقتصادية للتضخم :

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

1) الآثار في جهاز الأثمان:

التضخم ينشأ في البداية عندما يحدث إختلال بين الأسعار النسبية و ينعكس أثره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الارتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية.

2) الآثار في هيكل الإنتاج:

يمكن أن نذكر في هذا الجانب بعض الآثار المترتبة عن التضخم على النمو الاقتصادي كما يلي[2]:

- معاناة القطاعات الصناعية الإنتاجية من عجز في الطاقة الإنتاجية وتعمل بمعدلات تشغيل متواضعة في حين أن القطاعات الاستهلاكية والخدمية تعاني من الطاقة الزائدة وبحاجة للعمل بمعدلات مرتفعة؛
- التوجه إلى إقامة صناعات إنتاج السلع اللازمة للاستهلاك المحلي نظرا لسهولة تحميل أعباء الزيادة في تكاليف الإنتاج للمستهلك المحلي، والإحجام عن إقامة الصناعات التي تعتمد أساسا على التصدير؛
- قيام المستثمرين والصناعيين بإنشاء المشاريع الإنتاجية التي ترتفع فيها نسبة تكاليف الإنتاج الثابتة؛
- عدم التوسع في إنتاج السلع الضرورية ذات الإستهلاك الواسع والخاضعة للتسعير الإجباري والاتجاه نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية التي يستهلكها المضاربون وأصحاب الأعمال الذين زاد دخلهم؛
- المضاربة بشراء العقارات وتخزين السلع الاستهلاكية المعمرة واكتناز الذهب والعملات الأجنبية.

3) الآثار في الجهاز النقدي الداخلي:

إرتفاع الأسعار يعني تدهور قيمة النقود وخفض قدرتها الشرائية، كما أن تزايد سرعة تداول النقود يعني فقدان الثقة فيها والتخلي عنها سريعا مقابل السلع والخدمات وهكذا، وعليه نجد أن[3]

- ط المستمر في قيمة الوحدة النقدية سيولد شعورا لدى أفراد المجتمع بأنه يمكن سداد الديون مستقبلا بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية الأمر الذي يقلل من الثقة بين الأطراف وبالتالي إضعاف الائتمان؛

[1]- حسين بني هني، مرجع سبق ذكره، ص 173.
[2]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 82- 83.
[3]- حسين بني هني، مرجع سبق ذكره، ص 171؛

- عدم إطمئنان وعزوف المدخرين عن الادخار نتيجة غموض القيمة الحقيقية لمدخراتهم في المستقبل الأمر الذي يترتب عليه آثارا سلبية على عملية التنمية الاقتصادية؛
- تدهور المركز المالي لأصحاب الدخول الثابتة) من فوائد السندات وودائع...(، بالإضافة لأصحاب الأجور والرواتب لأن نسبة الزيادة فيها تقل بدرجة ملحوظة عن نسبة الزيادة في الأسعار؛
- تحسن المركز المالي للمدينين مقابل الخسارة التي تلحق بالدائنين.

4) الآثار في هيكل التسويق والتوزيع:

يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، وتزداد قنوات التسويق وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق ويزيد ذلك من تضخم الأسعار، فالاقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طفيلي مكلّف لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية به لأسعار السلع وهو بصفة عامة ذو كفاءة إقتصادية متواضعة[1].

5) الآثار المتعلقة بالقطاع الخارجي للاقتصاد[2]:

التضخم تنعكس آثاره على التجارة الخارجية والنظم النقدية لكافة الدول المتداخلة في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الدولية أو تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشروعات الدولية فالتضخم ينتقل من دولة إلى أخرى، ينتقل في البداية من خلال ضغوط الطلب الداخلية على الواردات والتي سوف تستورد التضخم من خلال الضغوط الواقعة على قدرتها الاقتصادية نتيجة هذه الصادرات الإضافية،فصادرات إضافية تعني بالنسبة لها فائضا في ميزان المدفوعات يولد بدوره فائضا في الطلب الداخلي، وترتفع الأسعار داخليا في هذه الحالة من خلال زيادة معدل الصادرات إلى حجم الناتج المحلي، فكلما إرتفع هذا المعدل فهذا دليل على أن حدة التضخم سوف تكون شديدة كما أن العكس صحيح.

المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي وعرض القوائم المالية

بعدما سلطنا الضوء على كل جوانب ظاهرة التضخم، سنتطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي في الفرع الأول، أما الثاني سنعرض طبيعة القوائم المالية.

الفرع الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وتوفيرها لمختلف المستعملين لها، وهذا ما سنقدمه في هذا الفرع الأول.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعاريف، والتطرق لأنواعه من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح.

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 83-87

[2]-. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 294.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي:

- يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث **كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة**، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها **للمستفيدين منها**[1]
- وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "**الوضوح وعدم الإبهام** في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات **والقوائم المالية** والتقارير المحاسبية"[2]
- **كما عرف على أنه** " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الإقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الإقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"[3]
- **وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، أن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى** لم المالية و المصلحات المستخدمة فيها، والتي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة و جودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم **وذلك من وجهة نظر مستخدميها**[4]
- **ويقصد بالإفصاح بشكل أكثر تحديد** " عملية ومنهجية توفير المعلومات **وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح**"[5]
- **من التعاريف السابقة نستنتج** أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها **إظهار وتوصيل** المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة **دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك** المعلومات في اتخاذ القرارات، **وذلك من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد** المستثمر على اتخاذ قراراته.
- ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث **بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من** مخرجات النظام المحاسبي، و يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات، لا تتم فقط من خلال القوائم المالية **ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها.**

---

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 35.

[2]- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات **والبحوث** العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص 179.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 578.

[4]- محمد مطر، موسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 02، 2008، ص 344.

[5]- طارق عبد العال، **حوكمة الشركات مفاهيم، مبادئ، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 731.

2. **أنواع الإفصاح المحاسبي:** يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه **من خلال ما يلي**[1]

أ- الإفصاح الكامل (الشامل):

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على **ضرورة الإفصاح** الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح **على الحقائق** حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل **جوهري على مستخدمي تلك القوائم.**

ب- الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية **والتقارير بالشكل الذي** يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

ت- الافصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها **الشخص المستفيد.**

ث- الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه **ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين** وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

ج- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل **الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر** العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى **المصادر الداخلية** للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على **حساب أخرى**

ح- الإفصاح الوقائي (التقليدي):

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن **تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل** لأنهما **يفصحان عن** المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة **للمستثمرين الخارجيين.**

[1]- لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص 180.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام **مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم** في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانيا: مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثر فيه:

. يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات **والأساليب والطرق** التي يجب مراعاتها وإتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، و التي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز.

1 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية[1]

أ- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، **فمنها من يستخدمها بصورة** مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية **الملاك الحاليون والمحتملون،** الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي **تهتم بالشؤون الاجتماعية** وغيرها.

ب- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار **النوعي** الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب **خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.**

ت- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة **بالقوائم** المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

ث- تحديد أساليب وطرق الإفصاح:

تطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في **القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية**[2] ، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها **بيسر وسهولة.**

---

[1]- وليد الحيالي، **الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، **متاح على** www.ao-academy.org .

[2]- **السيد عطا** الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01 ، 2009، ص163.

2 أساليب الإفصاح المحاسبي:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، و هي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يمكن اعتبارها ثانوية يتطلب الإفصاح عنها، ولكن في ملحقات للقوائم المالية أو في الهوامش، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها[1]:

أ- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

ب- الملاحظات الهاشمية:

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

ت- الملاحق:

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الإهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

ث- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

ج-تقرير المراجع:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 584.

3 العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي: هم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي[1]:

أ- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

ب- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، كما سبق وأن أشرنا في الفصل الأول، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

ت- المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCالتي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

4 الأسباب المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية:

ترجع أهمية الإفصاح بالقوائم المالية للمستخدمين إلى ثلاثة عوامل أساسية هي[2]:

أ- أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف؛

ب- تعتبر القوائم المالية أكثر مصادر المعلومات اعتمادية مما يمكن الاعتماد عليها؛

ت- تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية رخيصة جدا، حيث أن تكلفة إعداد تقارير خاصة للمستخدمين مختلفين سكن أن تفوق العوائد المتوقعة من ورائها؛

يمكن القول أن دور الإفصاح بالقوائم المالية هو تقليل حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار، بغرض المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، ويؤكد Iqbalوآخرون ذلك من خلال إشهارهم إلى سببين رئيسيين للإفصاح هما[3] :

أ- تخفيض عدم التأكد على ممثلي رأس المال (المستثمرين و الدائنين)، بحيث استخدام المعلومات يمكنهم من ترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة؛

ب- توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمؤسسات.

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 586- 592.

[2]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص580.

[3]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، دار الجامعة، الإسكندرية_مصر، 2004، ص 288.

إذن تنبع أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي)القوائم و التقارير المالية(هي المصدر المهم، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، و بالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، هذا بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته[1].

الفرع الثاني: طبيعة القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون، ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

أولا: تعريف القوائم المالية وأنواع القوائم المالية

سنقدم تعريفا للقوائم المالية وأنواعها.

1. تعريف القوائم المالية:

عرفت القوائم المالية بأنها: "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشئة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنه تقتبس المركز المالي للمنشئة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية"[2]

2. أنواع القوائم المالية:

أ- قائمة المركز المالي:

وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية و الإلتزامات) وإستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية12/31/(ن(، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ[3]، وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة فيمكن أن تعد على هيئة تقرير(قائمة الوضع المالي) أو على

[1]- صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية علوم الاقتصادية وع تج وع تس، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 69.

[2]-وسرير منور و مجبر محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد على عرض القوائم المالية (حالة جدول حساب النتائج)**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية - تجارب تطبيقات وآفاق، القطب الجامعي الجديد الشط، المركز الجامعي بالوادي، 17-18جانفي 2010م، ص4.

[3]-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية، مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2006، ص 37.

هيئة حساب (الميزانية العمومية)، إلا أن الشكل الأول يوفر أساس جيد للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها.

ب- قائمة الدخل:

عبارة عن كشف يبين إيرادات ومصاريف المشروع خلال السنة المالية، من خلاله يتم التوصل إلى نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية في نهاية السنة المالية، وهو كشف مهم بالنسبة لمالكي المشروع و دائنيه وبقية المهتمين بالمشروع، وتأتي أهميته من أن نجاح المشروع أو فشله يعتمد على قدرته على تحقيق إيرادات تفوق المصاريف، فعندما تتوفر أصول المشروع ويبدأ بعمله فإن الإيرادات.

وتسمى قائمة الدخل بحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الذي كان من المنتظر تطبيقه مع بداية جانفي 2010، وهو عبارة عن بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربحا أو خسارة[1]

ت- قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدي تبين رصيد النقدية من خلال كشف النقد المستلم والنقد المدفوع خلال فترة ويمكن القول بأن الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات التي تمت خلال الفترة المالية، وأن الهدف الثانوي هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشأة المختلفة سواء كانت الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية[2]، فالبيانات الواردة في قائمة التدفقات النقدية تفيد جهات عديدة مثل المستثمرين والملاك والدائنين وبعض الجهات الحكومية وغيرها حيث أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات حول عدة نقاط من أهمها:

- معرفة مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية؛
- معرفة قدرة المنشأة على دفع حصص الأرباح ومقابلة التزاماتها في مواعيد استحقاقها؛
- معرفة الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكيفية الانتقال من أحدهما لآخر، إذ أن البعض يهتم بمعرفة صافي الربح لأنه يعكس نجاح أو فشل عمل المشروع من فترة لأخرى، في حين يهتم البعض الآخر بمعرفة حركة النقدية في المنشأة حتى لو كانت تحقق ربحا أو خسارة.

ث- قائمة التغير في حقوق الملكية:

تعد قائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة مثل زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي دخل أو صافي خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة[3].

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار تحديد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26يوليو 2008، العدد 19الصادر بتاريخ 25مارس 2009، ص 24؛

[2]- عبد الناصر إبراهيم نور، و آخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص 282.

[3]-عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، (الجزء الأول (، مرجع سبق ذكره، ص 37؛

فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 01) يشترط على المؤسسة أن تقوم بعرض التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية وهي القائمة الثالثة في القوائم المالية لشركات الأموال **(وتضم رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب رأس المال المحتسب)**[1]

ج- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

حسب المعيار الدولي الأول يتطلب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات خاصة **بما يلي**[2]:

- **أساس إعداد القوائم المالية؛**
- **السياسات المحاسبية الأساسية المستخدمة؛**
- المعلومات المطلوبة عن طريق معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي لم يتم عرضها في مكان أخر في **القوائم المالية؛**
- معلومات إضافية لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية ولكنها تعتبر ضرورية لأغراض العرض **العادل.**

كما يتطلب المعيار الدولي الأول عرض تلك **المعلومات بطريقة منهجية ومنظمة وبطريقة تتسم** أنها مرجعية للبنود ذات الصلة في **صلب القوائم المالية.**

ثانيا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها من القوائم المالية[3]:

❖ **لا بد أن تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدميها** كونها أساس اتخاذ القرارات **المالية،** ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة؛

❖ ويجب أن توفر القوائم المالية وأية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح للمركز المالي **للمؤسسة** ونتائج أعمالها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة **المقبولة والمتعارف عليها؛**

❖ توضح القوائم المالية نتائج العمليات من المؤسسات وحتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يحصلوا **على فهم واضح** للبيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية حيث يشير معيار المحاسبة الدولي رقم)(01؛ **الصادر عن** مجلس معايير المحاسبة المالية FASBعن السياسات المحاسبية الهامة التي يجب أن يفصح عنها عند نشر القوائم **المالية؛**

❖ كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة **والتطبيق المناسب لمعايير** المحاسبة المتعارف عليها؛

❖ وفي الحالات النادرة عندما تصل إدارة الشركة إلى قرار بأن الاستجابة لمتطلبات المعايير سوف تؤدي إلى التضليل **فإن** الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى العرض العادل والصادق للقوائم المالية.

---

[1]- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، **كلية العلوم الاقتصادية وع تج وع تس، جامعة الحاج لخضر باتنة، 008-2009، ص 44.**

العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ،2008/2009ص 44؛

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح و التقرير المالي عن الإلتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 191.**

[3]- **شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سونلغاز)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، **الجزائر، 2009- 2008م، ص 142-143.**

الفرع الثالث: أثر التضخم على القوائم المالية

ينجر عن التضخم آثار عديدة على مستوى القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) ، فتتأثر قيمها المحاسبية بهذه الظاهرة، مما يجعلها بعيدة عن الواقع الاقتصادي الحقيقي لها. وتتمثل أهم هذه الآثار السلبية فيما يلي:

أولا: أثر التضخم على قائمة المركز المالي:

يؤدي الاستمرار في إتباع المحاسبة التاريخية خلال فترة التضخم إلى تضليل قائمة المركز المالي، وينعكس هذا التضليل على معظم حساباتها سواء النقدية وغير النقدية، ويمكن عرض أهم هذه المشاكل كما يلي:

1. الأصول الثابتة: يمكن تحديد أهم آثار التضخم على الأصول الثابتة كما يلي:

- الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي والمقتناة مند فترة طويلة بقيمة محاسبية (دفترية) تبتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية، بسبب مرور وقت طويل على اقتنائها وبسبب التقدم التكنولوجي وارتفاع في الأسعار، وبالتالي ينشأ فارق كبير بين قيمتها الدفترية وقيمتها الحالية، بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى ذلك فإن القيم الإجمالية لتلك الأصول تحتوي على عناصر تم اقتنائها في فترات مختلفة مما يؤدي إلى الجمع بين أصول مختلفة من حيث الوحدات النقدية المقيمة بها؛
- عدم كفاية أقساط الإهتلاك لاستبدال الأصول الثابتة بأصول جديدة لها نفس القوة الإنتاجية للأصول القديمة، لأن الأقساط السنوية حسبت على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة للأصول الثابتة، فالإهتلاك من الناحية المالية يعد تخصيصا من أجل استرجاع المبلغ المنفق في شراء الأصل وذلك طيلة مدة حياته[1]؛
- تحقيق أرباح صورية لأن قسط الإهتلاك يكون أقل مما يجب، وبالتالي فإن جزء من الأرباح يكون مضخم بمقدار الفرق بين قسط الإهتلاك بناء على التكلفة التاريخية وقسط الإهتلاك بناء على التكلفة المعدلة؛
- وجود أرباح رأسمالية، فإذا باعت المؤسسة أحد أصولها الثابتة بسعر يزيد عن قيمته الدفترية تكون قد حققت أرباح رأسمالية تعود إلى انخفاض القوة الشرائية وليس نتيجة تغير سعر السلعة[2]

2. المخزون السلعي:

يتميز المخزون بعدم بقائه فترة طويلة داخل المؤسة، والتجدد والحركة المستمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين تكلفته التاريخية وقيمته الحالية في ظل الارتفاع البطيء للأسعار، وتبتعد عنها إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار، وعليه من غير الممكن الاعتماد على التكلفة التاريخية لتقييم المخزون، ولذلك عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى انخفاض كميته المادية، ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة.

[1]- محمد كويسي، آثار التضخم على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011، ص 53؛

[2]- مدحت فوزي علبان وادي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

3. البنوك النقدية المدينة والدائنة:

- يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، **لأن قيمة المقدار** الثابت من وحدات النقدية بما تحتويه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات سوف تنخفض، حيث تصبح هذه القيمة **مساوية لعدد أقل من** الوحدات النقدية بسبب انخفاض **قوتها الشرائية ؛**
- يترتب على الخصوم النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية، **لأنها** تمثل **التزامات مقاسة بوحدة نقد تقل قوتها** الشرائية عن وحدة النقد وقت نشوء هذه الالتزامات، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام **للأسعار.**

4. رأس المال:

قد تعتبر بعض المؤسسات أرباحها في ظل مبدأ التكلفة التاريخية ربحا قابلا للتوزيع، وبالتالي تقوم **بتوزيعه بعد دفع الضرائب عليه،** وهي بذلك تقوم بتوزيع جزء من رأس المال بطريقة قد تؤدي إلى تآكله، لأنه في ظل وجود أرباح مضخمة فأي توزيعات له ستتسبب في تآكل رأس المال نتيجة لارتفاع قيمة تلك التوزيعات[1].

ثانيا: أثر التضخم على قائمة الدخل

يؤدي تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود إلى تأثيرات على قائمة الدخل **وهذا كما يلي:**

1. أرباح المؤسسة التي تظهر بالقوائم المالية أرباح صورية:

ففي ظل مبدأ التكلفة التاريخية تظهر الإيرادات في القوائم المالية معبرا عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام، بينما **تقابلها بعض المصروفات كالإهتلاك** وتكلفة المبيعات التي تظهر معبرا عنها بوحدات نقدية غير متماثلة، هي خليط من الوحدات النقدية لفترات سابقة **والسائدة خلال العام؛**

2. سداد ضرائب على أرباح صورية:

لأن إخضاع الأرباح المحققة وفقا لأساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئيا تحمل رأس المال هذه الضريبة وتقتطع منه علاوة، **وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني** تعريض رأس المال **للنقص وتعريض المؤسسة للخطر؛**

3. تحديد سعر البيع في ضوء تكاليف تاريخية:

استعمال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملائمة التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية بالإيرادات التي تعكس مستويات أسعار جارية، مما يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها المؤسسة في المنتج؛

[1]- حسين ككاشة، مرجع سبق ذكره، ص

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية

جزء هذا المبحث إلى مطلبين؛ الأول **عرض الدراسات السابقة خلال 2005** إلى 2011 فأكثر. أما الثاني فخصص للمقارنة بين دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة المعروضة في المطلب الأول لهذا المبحث.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة : سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، الأول يخص الدراسات مابين سنتي 2005 **و** 2010. أما الثاني يخص الدراسات السابقة من 2011 **فصاعدا**.

الفرع الأول: الدراسات السابقة من 2005 إلى 2010: سنعرض دراستين عن هذه الفترة (2005-2010)

أولا: سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"[1]

بما أن الدراسة ليس فيها ملخص لذا سنقدم بعض النقاط المهمة من نتائج الدراسة و أهم ما جاء في التوصيات.

1. **نتائج البحث**: يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخرج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

أ– بمقتضى التحليلي الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة حجم الناتج الوطني، وتزيد حدته كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظف الكامل، ويعتبر هذا التحليل أكثر تعبيرا عن حال البلاد الصناعية المتقدمة، التي تعاني من فائض طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي يجعل جهازه الإنتاجي غير مرن، و ناتجها الوطني قريب من الثبات مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عن واقعها في مسألة التضخم؛

ب– يبين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك أن الجزائر عرفت في السنوات الأخيرة (1988-2004) ضغوط تضخمية مستمرة **متفاوتة الحدة**، وصلت حتى حدود 30% في منتصف التسعينات من القرن الماضي، يمكن إرجاعها إلى أن معدلات النمو في كمية النقود كانت دائما أعلى من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الكلي المحلي **وما صاحبه من توجيه للاستثمارات الجزائرية** إلى المشاريع غير الإنتاجية، وارتفاع التكاليف الإنتاجية بما فيها تكلفة الأجور، والمواد الأولية الوسيطية والرأسمالية المستوردة من الخارج، كرد فعل للتخفيض القومي في قيمة العملة الوطنية، وقد ساعد في ذلك أيضا الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية التي عرفتها الشارع الجزائري خلال تلك الفترة. وفي الإطار لا يمكن أن ننسى الأهمية النسبية للواردات وما جلبته من تضخم مستورد إلى الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت بنسبة أكثر من 60% خلال الفترة المذكورة أعلاه، وما صاحب ذلك من تطور في المديونية الخارجية واختلال في ميزان المدفوعات؛

2. **توصيات البحث**:

أ– ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشاريع الرشاكة، للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية والمتوسطة على الاستثمار في الميادين التي

[1]– مذكرة ماجستير غير منشورة، **جامعة قاصدي مرباح ورقلة**، 2005-2006، ص 309.

تحقق فوائض القيمة الأكثر ارتفاعا، والتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة، على الأقل في ميادين تخصصها، وعلى الخصوص في ميادين الزراعة والصناعة التحويلية المتعلق بذبك؛

ب– سراع في إصلاح النظام المصرفي وفق قواعد العمل والتسيير المتعامل بها دوليا، قبل التفكير في إنشاء سوق مالية، كما حدث مؤخرا في الجزائر، لأن سرعة التقلب في هذه الأسواق تكون جدا، وقد تؤدي على نتائج معاكسة، في بعض الأحيان، **للأهداف المسطرة؛**

ت– تقييد العجز في الميزانية بشكل يتوافق مع متطلبات مرحلة إلى إقتصاد السوق، وإيجاد ربط بين هذا العجز والنمو الاقتصادي، كما يجب إدخال إصلاحات على مستوى القطاعي **(الاقتصاد الجزئي)** مباشرة بعد تحقيق التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل ن قوانين واضحة لحقوق الملكية، بناء نظام مصرفي على أسس صحيحة، وضمان المنافسة الحرة في **الأسواق المحلية؛**

ث– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ بمحمل الجد، كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

ثانيا: مدحت فوزي عليان وادي، " أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية "[1]

أ– هدفت هذه الدراسة إلى اختبار طريقة ملائمة لإظهار آثار التضخم على القوائم المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية في فلسطين، وذلك بتعديل الأرقام المحاسبية التي تشتمل عليها هذه القوائم طبقا للتغيرات في مستوى الخاص للأسعار، ومن ثم تعديل **المخرجات بالمستوى العام لأسعار** ألمستهليكن في فلسطين، واختبار النموذج المقترح للتطبيق وهو نموذج التكلفة الاستبدالية المعدلة، ومن ثم المقارنة بين البيانات المعدة على أساس التكلفة التاريخية والبيانات المعدة على أساس التكلفة الاستبدالية المعدلة لمعرفة الآثار المترتبة على مخرجات القوائم المالية عند أخذ آثار التغيرات في الأسعار في الحسبان، وقد تم اختبار النموذج المقترح على إحدى الشركات الصناعية في فلسطين، وقد أبرزت الدراسة فروقا جوهرية بين نتائج القياس المحاسبي على أساس النموذج المقترح وبين تلك النتائج في ظل المحاسبة طبقا لأساس التكلفة التاريخية مما يعني أن إتباع أساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى إظهار مخرجات القوائم المالية بصورة مضللة وغير مطابقة للواقع.

ب– ما يؤثر على مدى صدق و ملاءمة مخرجات القوائم المالية، وقد أوصت الدراسة بتطبيق النموذج المقترح كقوائم إضافية بجانب القوائم المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وذلك لمواجهة متطلبات مستخدمي تلك القوائم على اختلاف فئاتهم.

[1]- دراسة تحليلية تطبيقية لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية _غزة، فلسطين، 2006؛

الفرع الثاني: الدراسات السابقة من 2011 فصاعدا

أولا: محمد كويسي، " آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان آثار التضخم على القوائم المالية خاصة قائمتي المركز المالي **والدخل، ويرجع ذلك بشكل أساسي** للأهمية البالغة لهذه القوائم لدى مستخدميها في إتخاذ القرارات المالية الملائمة وتقييم الأداء، إلى جانب عرض مختلف المداخل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين **الأكا**ديميين والمحاسبيين والمنظمات المهنية المحاسبية لمعالجة آثار هذه الظاهرة هذا من جهة، **ومن جهة** أخرى ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم ذلك من خلال تطبيق أحد المداخل المقترحة على القوائم المالية في **مؤسسة إقتصادية جزائرية** (BATISOUD).

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود **فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية المعالجة من آثار التضخم باستخدام طريقة** التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والأرقام المحاسبية للقوائم المالية التقليدية أي المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وهو ما يبين مدى تأثير التضخم على مصداقية **و ملاءمة** المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية.

ثانيا: حسين كركاشه، "أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية_دراسة إحصائية"[2]

تعتبر البنود الواردة في القوائم المالية في الوقت الحاضر بنودا لا تمثل قيمها مبالغ حقيقية، نتيجة للظروف التي كانت **تسود وقت** إعداد تلك البنود، مثال ذلك وجود حالة من التضخم في الاقتصاد وما **يصاحبها من ارتفاع الأسعار، حيث ينجر عن هذا** انخفاض القوة الشرائية للنقود، ففي ظل وجود مثل هذه الظواهر فإن المحاسبة وفق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يفترض ثبات وحدة النقد في عمليات القياس المحاسبي، **فإن الأرقام المحاسبية تكون بعيدة عن قيمها الحالية ولا يمكن تجميعها وتلخيصها لأنها مقيمة بوحدات نقد ذات** قوة شرائية مختلفة مما ، يؤثر ذلك على مصداقية المعلومات المالية والمحاسبية المعروضة لأنها **ستكون مضللة ولا** تمثل الواقع الاقتصادي الفعلي لها.

تهتم هذه المذكرة بدارسة الآثار الناتجة عن تجاهل ظاهرة التضخم على قيمة ما تحتويه القوائم المالية من **معلومات من وجه نظر** مستخدميها والمتمثل في المحتوى الإعلامي لهذه القوائم، ذلك من خلال استبيان موجه إلى مهنيين وأكاديميين في مجال المحاسبة، **و تطرقت الدراسة** إلى كيفية إزالة هذه الآثار **بهدف إعطاء الصبغة الحقيقية للأرقام المحاسبية وتعزيز فائدة متخذي القرارات من القوائم المالية المعروضة .**

[1]- دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISOUD ورقلة، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2010-2011.

[2]- مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012؛

ثالثا: نور الدين أحمد قايد، "الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية"[1] .

إن الهدف من هذه المداخلة هو معرفة تأثير التضخم على المعلومات المحاسبية وعلى عناصر القوائم المالية، ثم تطرق **بالتفصيل** للدراسات المحاسبية التي صدرت والأساليب التي أتبعت لمواجهة القصور في المعلومات المحاسبية وبالتالي إلى **معالجة التضخم على القوائم المالية من خلال الأساليب المحاسبية.**

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هذه الأساليب لم تغير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولم تخرج في أغلبها عن مبدأ **وأساس** تلفة التاريخية، هذه يدفعنا للقول بأن المجال ما زال مفتوحا أما المحاسبين والباحثين في هذا المجال لتقديم الجديد والوصول إلى الأفضل في محاسبة التضخم. فلكل أسلوب من الأساليب السابقة كانت له عيوبه التي جعلت من نتائجه المتوصل إليها محاسبيا تبقى نسبية الدقة والاستعمال والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، إذا لا يوجد أسلوب كامل متكامل للتعبير بدقة وموضوعية على أثر تغيرات الأسعار على عناصر القوائم المالية ويوصلنا إلى النتائج المرجوة، رغم أن كل **الأساليب تعمل على المحافظة على رأس المال النقدي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية.**

المطلب الثاني: الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة

أقتصر جمع الدراسات السابقة على الدراسات باللغة العربية وهذا لعدم تمكننا من إيجاد **الدراسات السابقة باللغة الأجنبية، ومن هنا سنقدم الفرق الجوهري والظاهر بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية.**

الدراسات السابقة دراساتها على الجانب الإحصائي و الإستبانة وهذا لأنها كانت جد واضحة وهذا بسبب البيئة التي قدمت فيها هذه الدراسات ، كما اكتفت دراستنا على دراسة القوائم المالية وتعديلها للحصول على التضخم الموجود في قوائمها و مدى تأثيره عليها وتحليلي هذه الأسعار في ظل ما قدم لنا من الشركة محل الدراسة.

[1]- مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_**جامعة الوادي، يومي** 05-2013/06،.

خلاصة الفصل:

للتضخم آثار وخيمة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والنقدية والتجارية، وفي ظل ذلك توجد عدة أساليب تستخدم لقياس التضخم ومنها الأرقام القياسية للأسعار باختلاف أنواعها وأهميتها في إستبعاد آثار التضخم.

ومن جهة أخرى فمحاسبة الكلفة التاريخية لا تصلح بوصفها طريقة تستخدم في تقييم عناصر الميزانية العمومية خلال فترة التضخم، بسبب أن هذه المحاسبة لا يمكن أن تجعل من العناصر الواردة في قائمة المركز المالي معبرة تعبيراً إقتصادياً حينما تطبق في منشآت اقتصاد يشكو من التضخم، وكما هو معروف إن محاسبة الكلفة التاريخية تقوم بتثبيت عناصر الميزانية العمومية بكلفة اقتنائها و شرائها، وفي فترة التضخم الاقتصادي يحصل تفاوت قد يكون كبيراً، بين القيم التاريخية والقيم الحالية لعناصر الميزانية، وعليه يجب تسوية أو تعديل هذا التفاوت لكي تعبر قيم عناصر الميزانية عن حقيقتها الإقتصادية، وينجم تأثير التضخم على حساب النتيجة تضليل للربح المحاسبي المستخرج خلال الفترة المالية، مما ينعكس أثره على توزيع الحصص الربحية وعلى التمويل الذاتي للشركة.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية لأثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

تمهيد

بعد استباقنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تناولنا فيه الإطار النظري أساسيات ظاهرة التضخم وماهية الإفصاح المحاسبي وطبيعة وعرض القوائم المالية كما أطرقنا إلى أثر التضخم على القوائم المالية، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من الشركات والمؤسسات الاقتصادية وعينة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات كونهم على اطلاع مباشر بالمحاسبة من خلال مسك محاسبة بعض الشركات لاقتصادية أو مراجعتها بمجال المحاسبة والمالية بمنطقة ورقلة، وهذا تقصي وجهات نظرهم حول التضخم وأثره على الإفصاح المحاسبي من خلال إعداد وعرض القوائم المالية.

ولتحقيق هده الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها؛ أثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات، يؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات و وسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات.

ومن أجل إتمامنا للدراسة بحثنا إلى العديد من المصادرُ أثر التضخم، وكذلك آراء العديد من الأساتذة المتخصصين في هذا المجال وبعض من زملاء الدراسة، وتناولنا خلال هذا الفصل مبحثين، الأول نستعرض فيه مجتمع وعينة الدراسة والإجراءات المتبعة ، أما الثاني فسنستعرض فيه نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المبحث الأول: طرق وأدوات الدراسة

من أجل معرفة والوقوف على أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية سعينا في بحثنا هذا إلى اعتماد أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الدراسات المتعلقة بمعرفة الآراء الشخصية للظواهر، ومن خلال هذا ث سنقوم بعرض أساليب جمع البيانات و منهجية الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة (الشركات الاقتصادية، المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات).

المطلب الأول : الطرق المتبعة في الدراسة

هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على فئة المجتمع وعينة الدراسة واهم مصادر المعلومات.

1- مجتمع وعينة الدراسة :

حرصنا في اختيارنا لمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على اطلاع كافي بالموضوع، ولديهم الخبرة العلمية والعملية، وقد شملت الدراسة منطقة ورقلة وبعض محافظي الحسابات خارج هذه المنطقة (الاتصال عبر البريد الالكتروني)، وتتمثل العينة المختارة على النحو التالي :

- المحاسبين والمسيرين في الشركات الاقتصادية؛
- محافظي الحسابات؛
- المحاسبين المعتمدين؛
- الموظفين في مكاتب المحاسبة.

ولقد تم توزيع 60 استمارة على النحو التالي:

- 33 استمارة موجهة للمسيرين ومحاسبين في الشركات الاقتصادية، (منطقة ورقلة)
- 27 استمارة موجهة للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات (منطقة ورقلة وخارجها عن طريق البريد الالكتروني)

وفي الأخير تقرر الاعتماد على 50 استمارة من مجوع الاستمارات الموزعة ودلك بعد عدم استلام لـ6 وإلغاء 4 استمارات للنقص في الإجابات أو لعدم استلامها من المستجوبين.

الجدول رقم (2–1): يوضح عينة الدراسة

البيـــان	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	60	% 100
عدد الاستمارات المستلمة	54	% 90
عدد الاستمارات المفقودة	6	% 10
عدد الاستمارات الملغاة	4	% 6.7
عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	50	% 83.3

المصدر : من إعداد الطالبة بعد فرز الاستمارات

2– بيانات الدراسة وأدوات جمعها :

أ– بيانات الدراسة :

من خلال أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المتركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث، وما سنتناول من خلاله أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وذلك باعتماد نوعين أساسين من البيانات :

- **البيانات الثانوية** : وتمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب ماهو متوفر لدينا وسائل وأدوات من مقالات ومداخلات لملتقيات وطنية ودولية ، رسائل ماجستير ودكتوراء ودراسات السابقة للموضوع أن نجمع بيانات كافية حول أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الشركات.
- **البيانات الأولية**: وتتمثل في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن يتم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليلي الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب–أدوات جمع البيانات :

خلال هذه حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة بشكل بسيط، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع وافي بموضوع الدراسة، تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، ولقد تم عرض هذا الاستبيان على أساتذة مختصين في المحاسبة والمالية، وقد تم اعتماد الاستبيان على أساس ملاحظاتهم والتعديلات التي طلبوا بإدخالها .

وبهدف نشر و توزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان على العينة المستهدفة في الدراسة اعتمدنا على عدة طرق نوضحها فيما يلي :

- **المقابلة الشخصية** : وهذا من خلال التسليم المباشر إلى المستجوب مع شرح أهداف الدراسة في العديد من المرات ؛
- **البريد الالكتروني** : وهذا من خلال إرسال الاستبيان إلى المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات خارج منطقة ورقلة.

3- محتوى الاستبيان:

تضمنت الاستمارة مقدمة تعرف موضوع الدراسة المراد دراسته، واحتوت على قسمين مبينين على النحو التالي:

- القسم الأول: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية؛
- القسم الثاني: تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالإجابة على الفرضيات وقسم إلى ثلاث محاور هي :

✓ المحاور الأول :تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى أثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات واحتوى على 06 أسئلة.

✓ المحور الثاني : تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالفرضية الثانية يؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات، واحتوى على 06 أسئلة ؛

✓ المحور الثالث : تضمن هدا المحور الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة وسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات، واحتوى على 05 أسئلة؛

ولقد تم إعداد الأسئلة على مقياس "ليكارت" الثلاثي (Likert Scale) والذي يحمل ثلاثة إجابات، وهذا من اجل تحيدي آراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان كما هو مبين في الجدول التالي

الجدول رقم (2-2) : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن (الدرجة)	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث ص538.

4- متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل والثابت**: التضخم
- **المتغير التابع الأول**: الإفصاح المحاسبي
- **المتغير التابع الثاني**: القوائم المالية

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة واختيار صحة الفرضيات وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة عن الاستبيان، حيث اعتمدنا في دراستنا على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 20، وبرنامج الجداول الالكترونية (EXCEL) إصدار 2007 وتم الوصول إلى اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Crobach's) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والنسبة المقبولة لهذا المعامل هي 0.662 إي 66 % هناك ثبات حسب الملحق رقم 02.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها، حيث يتناول المطلب الأول نتائج الدراسة ، وسنحاول في المطلب الثاني تحليل وتفسير نتائج الدراسة .

المطلب الأول : نتائج الدراسة

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة

1- توزيع العينة حسب الجنس

الجدول رقم (2-3): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسب
ذكر	22	44
أنثى	28	56
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبة و اعتمادا على نتائج Spss

الشكل رقم (2-1): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس

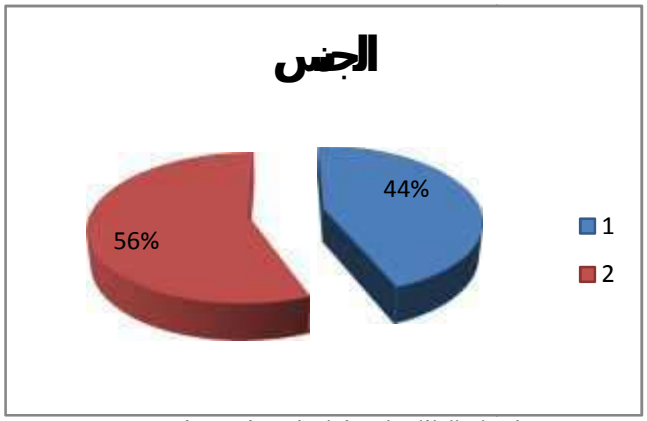

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج EXCEL

يظهر من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة كانوا من الإناث (56%) في حين بلغت نسبة الذكور (44%) من مجموع أفراد العينة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى طبيعة قطاع النشاط وطبيعة نظام العمل لمدينة ورقلة.

2- توزيع العينة حسب العمر

الجدول رقم (2-4): توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسب %
من 20 إلى 25 سنة	14	28
من 26 إلى 30 سنة	9	18
من 31 إلى 35 سنة	11	22
من 36 إلى 40 سنة	9	18
أكثر من 40 سنة	7	14
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبة و اعتمادا على نتائج Spss

الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب العمر

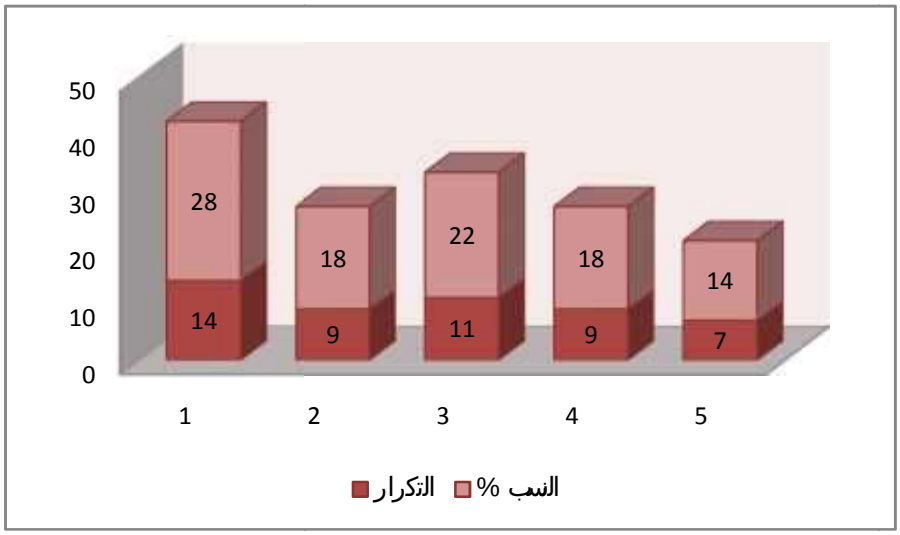

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج EXCEL

أظهرت النتائج المتحصل عليها والتي تم تقسيم أفراد عينتها إلى خمس **فئات** عمرية، أن الفئة العمرية الأكثر تكرار في العينة هي الفئة العمرية الأكبر **مابين 20 و25 سنة** إذا بلغ مجموع تكرارها **14 وبنسبة 28%** ، **أما الفئتان العمريتان** التي تلي الأولى **فهي مابين 26 و30 سنة و مابين 36 إلى 40 سنة** والتي بلغت مجموع تكرارها **09 وبنسبة 18% لكلا الفئتان العمريتان، تليهما الفئة العمرية مابين 31 و35 سنة بمجموع تكرار 11 وبنسبة 22% ،وبفسر** هذا بأن الأطراف الفاعلة في المحاسبة تتراوح أعمارها فوق 21سنة.

3- توزيع العينة حسب الشهادة العلمية :

الجدول رقم (2-5): توزيع العينة حسب الشهادة العلمية أو التكوينية

الشهادة العلمية	التكرار	النسب %
الثانوي	13	26
الليسانس	27	54
الماستر	10	20
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج spss

الشكل رقم (2-1) : يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الشهادة العلمية و التكوينية

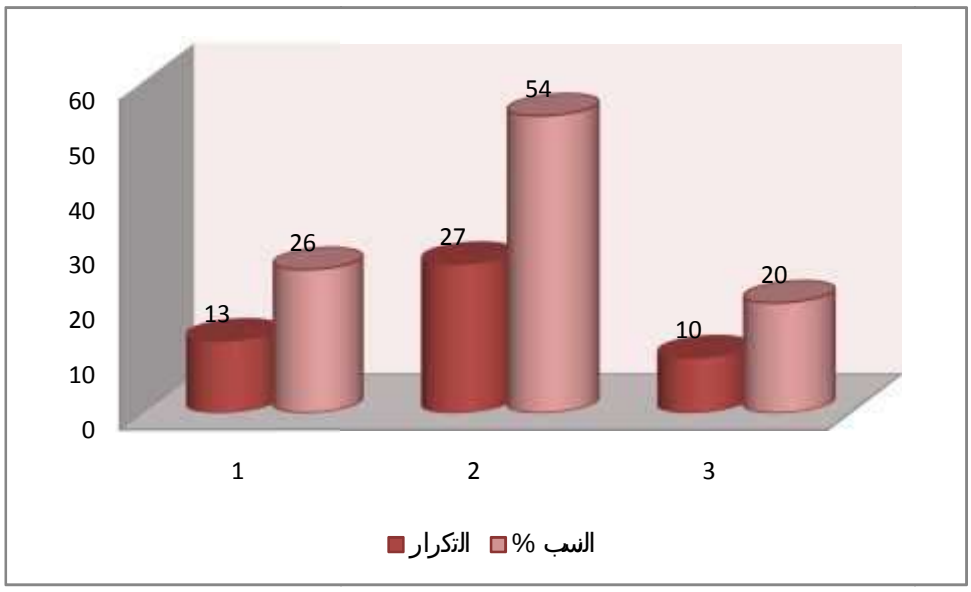

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج EXCEL

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب الشهادة العلمية لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من الحاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 54% ، تم تليها المستوى الثانوي بنسبة 26%، ثم تليها العينة الحاصلة على شهادة الماستر بنسبة 20% ، كما انعدم المتغيرين الخاص بالدكتوراه وشهادة اخرى.

4- توزيع العينة حسب المهنة او الوظيفة:

الجدول رقم (2–6) يوضح : توزيع العينة حسب المهنة أو الوظيفة

االمهنة او الوظيفة	التكرار	النسب
إطار محاسبي او مالي	22	44
مسير	13	26
محاسب	14	28
محافظ حسابات	1	2
المجموع	50	100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج spss

الشكل رقم (2–4): يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المهنة او الوظيفة

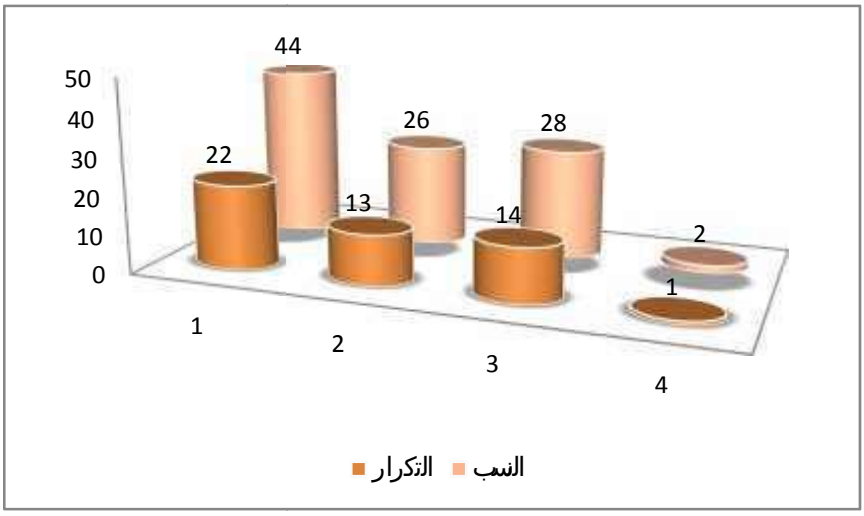

المصدر: من إعداد الطالبة على نتائج برنامج EXCEL

أظهرت النتائج المتحصل عليها أن نسبة المستجوبين الذين يمارسون وظيفة إطار محاسبي ومالي تمثل 44%، في حين نجد الذين يمارسون وظيفة محاسب تمثل 28%، أما وظيفة مسير فتمثل 26%، أما وظيفة محافظ حسابات فتمثل 2%، ويفسر هذا إلى اعتمادنا بشكل كبير على الموظفين في الشركات.

5- توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة :

الجدول رقم (2-7) : توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسب %
أقل من 5 سنوات	25	50
مابين 5 و 10 سنوات	7	14
أكثر من 10 سنوات	18	36
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

الشكل رقم (2-5) يوضح: التمثيل لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

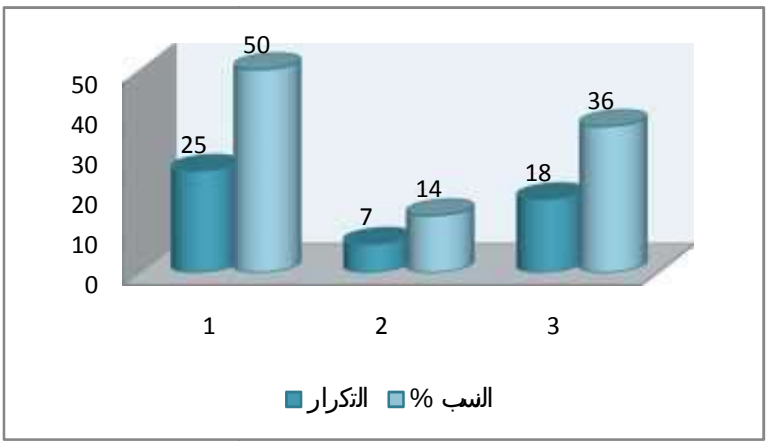

المصدر : من إعداد الطالبة إعتماد على نتائج برنامج Excel

يبين الشكل أعلاه توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة الخبرة لأقل من 5 سنوات هي الأعلى بـ50% ، وتليها أكثر من 10 سنوات بنسبة 36% و مابين 5 و10 سنوات بنسبة 14% ،

6- توزيع العينة حسب نشاط الشركة :

الجدول رقم (2-8) : توزيع العينة حسب نشاط الشركة

نشاط الشركة	التكرار	النسب %
صانعي	2	4
تجاري	12	14
خدماتي	36	72
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

الشكل يوضح (2-6) : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب نشاط الشركة

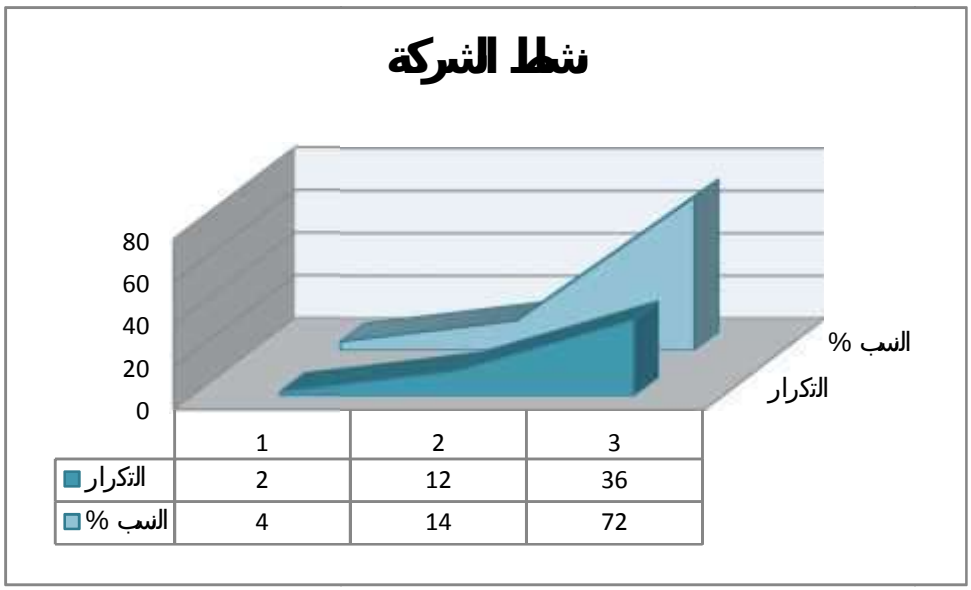

المصدر :من إعداد الطالبة على نتائج برنامج Excel

يبين لنا الشكل أعلاه توزيع النسب حسب نشاط الشركة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة نشاط الخدماتي **قدرت بـ** 72% ، ويليها نشاط التجاري 14 % ، وبلغت نسبة النشاط الصناعي 4 % .

الفرع الثاني : النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان

من خلال هذا العنصر نحاول أن ندرس درجة الموافقة حول أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، وتم **استنتاج** اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لقياس لكارت الثلاثي، مع الأخذ بعين الاعتبار **أن درجة** 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (2-9): يوضح المتوسط المرجح للدرجات (الأوزان)

	1	2	3
درجة الموافقة	غير موافق	محايد	موافق
المتوسط المرجح	1 إلى 1.68	1.69 إلى 2.33	2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج برنامج SPSS

- الرأي غير الموافق تتراوح قيمة متوسطة المرجح من 1 إلى 1.68 ؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطة المرجحة من 1.69 إلى 2.33 ؛
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطة المرجح من 2.34 إلى 3 ؛

قياس ثبات الاستبيان :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Crobach's Alpha) ، والنسبة المقبولة لهذا المعامل هي 0.60 % ، وعند تطبيق المعامل على إجابات عينة والمكونة من 50 مستجوب، وجدنا أن قيمة الثبات ألفا بلغت (0.662) ، مايبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا.

1- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الأول :

يصف الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تأثير التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي

الجدول رقم (2-10) : أثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يوجد تضخم في مؤسستكم	1.98	0.892
02	هناك إفصاح محاسبي في مؤسستكم يتأثر بظاهرة التضخم	2.26	0.751
03	تتخذ شركتكم قرارات عند عملية الإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة التضخم	2.32	0.844
04	تتعدد القرارات المتخذة للحد من ظاهرة التضخم	1.90	0.863
05	القرارات المتخذة تكون سريعة وحاسمة للحد من ظاهرة التضخم	2.18	0.774
06	أثر التضخم يعرقل عملية الإفصاح المحاسبي في الشركة	2.16	0.738
	أثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات	2.133	0.8103

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

2- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثاني :

تصف النتائج التالية وجهة نظر المستجوبين حول ما مدى تقديم قوائم مالية في ظل التضخم

الجدول رقم(2-11) : يؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
07	يظهر التضخم عند عرض القوائم المالية لمستخدميها	2.36	0.776
08	هناك عراقيل في إعداد القوائم المالية في الشركة أثناء ظهور التضخم	2.28	0.701
09	وجود حلول لهذه العراقيل بصفة مباشرة للحد من تأثير التضخم	2.30	0.763
10	تلجأ الشركة إلى دورات تكوينية لموظفيها في مجال إعداد القوائم المالية لمواجهة أثر التضخم	2.30	0.863
11	يؤدي التضخم إلى تقديم لقوائم مالية مقبولة وقابلة للإفصاح المحاسبي للشركة	2.00	0.808
12	في حالة تأثير التضخم على إعداد وعرض القوائم المالية تلجأ الشركة إلى خبراء من خارج الشركة	2.04	0.832
	يؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات	2.213	0.7905

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج spss

3- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثالث:

يصف الجدول رقم (2-12) وجهة نظر المستجوبين حول وسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

الجدول رقم (2-12) : وسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	تلجأ الشركة إلى إعادة تقييم التثبيتات حتى تحد من ظاهرة التضخم	2.54	0.613
14	تلجأ الشركة إلى التنازل عن التثبيتات حتى تحد من الظاهرة	2.00	0.639
15	تتعامل الشركة مع ظاهرة التضخم كغيرها من الأزمات التي تمر عليها	2.38	0.05
16	تعتمد الشركة على الخبراء الاقتصاديين لمواجهة الظاهرة	2.40	0.700
17	تتوقف الشركة عن نشاطاتها غير الأساسية حتى تحد من الظاهرة	1.90	0.763
	وسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات	**2.244**	**0.643**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج spss

المطلب الثاني : اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

نعرض من خلال هذا العنصر نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إجابات المستجوبين، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، والتي تصب في أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

1- قاعدة القرار بالنسبة لقبول الفرضية (اختبار الفرضيات) :

لقد اعتمدنا في تحليل نتائج الفرضيات الصيغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة:

- **الفرضية العدمية (الفرضية الصفرية) H_0 :** في عدم وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب للاختبار، وقبولها يعني رفض نتائج العينة.
- **الفرضية البديلة H_1 :** في وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب، وتقبل في حالة رفض الفرضية H_0 .
- **كيفية اختبار الفروض :** نقوم بقبول الفرضية العدمية باختبار (Sig) إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة للدراسة (0.05) ونرفضها عكس ذلك.

2- تحليل وتفسير مناقشة المحور الأول من الاستبيان المتعلق بأثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات.

يصف الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول أثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين (1.98 و2.32)، وبانحرافات معيارية (0.738و0.892) ، وهذا ما يدل على أن جميع عبارات المحور أخذت درجة محايد من قبل أفراد العينة على مضمون هذا المحور والذي يقيس أثر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات ، حيث أن هناك تفاوت في درجات محايد في حين حظيت كل أسئلة المحور الأول على درجة محايد أي أن أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي غامض وغير واضح مما يعكس ذلك على الصورة الحقيقية للشركات محل الدراسة.

كما يشير الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على عدم وجود اهتمام و وعي بأثر التضخم، وهذا من خلال كل من المتوسط المرجح العام للمحور (2.133) و انحراف المعياري (0.810) وهذا ما يدل على عدم وجود تشت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد.

3- تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص بـ: يؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات.

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-11) أن المتوسطات الحسابية لمحور يؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات. تتراوح بين (2.00و2.36) و بانحراف معياري (0.701و0.863) أي أن جميع عبارات المحور أخذت درجة المحايد إلى الموافق بدرجة ضئيلة من قبل أفراد العينة إلى أن الأسئلة (7، 8، 9، 10) الذين يتضمن عراقيل وحلول للحد من ظاهرة التضخم على القوائم المالية بمتوسط معياري مابين (2.30 و2.36) إلا أن هذا لا يؤثر على المحور والذي يقيس بماذا

يؤدي التضخم خلال إعداد وعرض القوائم المالية (حسب آراء المستجوبين) الذين يؤكدون بدرجة المحايد على عدم وجود مشاكل في إعداد وعرض القوائم المالية خلال ظاهرة التضخم.

كما يشير الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على التضخم خلال إعداد وعرض القوائم المالية وهذا من خلال كل من المتوسط الحسابي المرجح العام للمحور (2.213) وانحراف معياري (0.790) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد.

4- تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان الخاص بوسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات.

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-12) أن المتوسطات الحسابية للمحور والخاص بوسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات تتراوح مابين (1.90و2.54) و بانحراف معياري (0.500 و0.703) أي أن جميع عبارات المحور أخذت درجة محايد إلى موافق لحد معين من قبل أفراد العينة على مضمون هذا المحور والذي يقيس أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات، حيث أن هناك تفاوت في درجات محايد في حين حظت العبارتين للسؤالين (15 و 16) والتي تنص على أن تتعامل الشركة مع ظاهرة التضخم كغيرها من الأزمات التي تمر عليها و تعتمد الشركة على الخبراء الاقتصاديين لمواجهة الظاهرة بدرجة الموافق، وهذا ما يبين أن معظم أفراد العينة لها رأي موافق حول مواجهة ظاهرة التضخم كغيرها من أزمات مع الاستعانة بخبراء اقتصاديين.

كما يشير الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على أنه يوجد حد لظاهرة التضخم كباقي الأزمات التي تمر على الشركة ، وهذا من خلال كل من المتوسط المرجح العام للمحور (2.244) وانحراف معياري (0.643) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع من خلال أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في بيئة المحاسبة الجزائرية، وهذا بالوقوف مدى قدرة الشركات الاقتصادية على مواجهة ظاهرة التضخم ، وكذلك سعينا إلى معرفة مستوى التوافق بين ظاهرة التضخم خلال الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ومن خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة نستنتج ما يلي:

- ✓ عدم الوعي باهتمام أغلبية المستجوبين بظاهرة التضخم ومدة تأثيرها على الإفصاح المحاسبي؛
- ✓ اتفاق أغلبية أفراد عينة الدراسة بمواجهة ظاهرة التضخم كباقي الأزمات التي تمر على الشركة؛
- ✓ أثبتت النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية تحفظ المستجوبين حول وجود او عدم وجود ظاهرة التضخم وكيفية معالجتها والحد منها؛
- ✓ هناك بعض المشاكل والصعوبات في إعداد وعرض قوائم مالية ذات جودة و موثوقية خلال وجود ظاهرة التضخم؛

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة **أن نتناول الإشكال المطروح** في المقدمة وهو ما مدى تأثير **التضخم على الإفصاح** المحاسبي **للقوائم المالية للشركات، وما هي السبل الكفيلة بتصحيح القوائم المالية من تلك لآثار، وكان ذلك من خلال الفصلين** لهذه الدراسة انطلاقا من الفرضيات المأخوذة **من المقدمة ومن خلال الأساليب والأدوات المذكورة** في المقدمة.

I) عرض النتائج

1. يجب معالجة التضخم بأساليب أكثر تطورا مثل التكلفة التاريخية، إعادة تقييم الأصول وتعديلها، تقييم الإهتلاكات.....؛

2. تعتبر القوائم المالية مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية في الشركة، تتوقف فاعليتها في ما تحتويه من معلومات مالية ومحاسبية ذلت قيمة اقتصادية معتبرة تفيد في اتخاذ القرار؛

3. الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية له موثوقية ومصداقية عند إصدار هذه القوائم فيجب مراعاة أسليب ومقومات الإفصاح المحاسبي إعداد **وعرض القوائم المالية**؛

4. تؤدي ظاهرة التضخم بقوائم مالية ذات قيم نقدية غير صادقة او بالأحرى بعيدة عن الحقيقة وهذا ما أثبتته الفرضية الثانية لدراستنا؛

5. عند وجود ظاهرة التضخم يجب اللجؤ إلى الخبراء الاقتصاديين في مجال حل الأزمات المالية أو تقيدم اقتراحات **مع تكثيف** التكوينات في مجال المحاسبة؛

6. يجب الاستفادة من التجارب الدولية لمواجهة ظاهرة التضخم التي تسبب نزوج المستثمرين وقلة ثقة مستخدمي القوائم المالية؛

7. مجابهة الأزمات المالية والاقتصادية باتخاذ قرارات ذات مسؤولية أكثر و ذات تأثير لمواجهة الأزمات التي تمر على الشركات.

II) اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

1. بالنسبة للفرضية الأولى و المرتبطة." **يؤثر التضخم سلبا على عملية الإفصاح المحاسبي** "؛ ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني، حيث أظهرت الدراسة أن ظاهرة التضخم هي الارتفاع المحسوس والمستمر في مستويات الأسعار (**حسب**

محتوى الفصل الأول) مما يظلل أو يؤدي إلى الشك أن الإفصاح المحاسبي غير متوازن ومظلل وهذا انطلاقا من إعداد القوائم المالية وعرضها.

2. بالنسبة للفرضية الثانية و المتعلقة." **يؤدي التضخم إلى إنتاج قوائم مالية بعيدة عن حقيقية** "؛ توصلت الدراسة إلى أن هناك قوائم مالية مضللة وبعيدة عن الحقيقة وهذا ما يبين أنه يوجد ظاهرة تضخم تؤدي بالقوائم المالية إلى نتائج سلبية بعيدة عن ما يفصح عنه من تلك القوائم وملاحقها، وصعوبة اتخاذ القرارات الحاسمة للحد من هذه الأزمة او الظاهرة.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة." **إعادة تقييم الممتلكات وسيلة فعالة للحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي** "؛ ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصلين الأول والثاني، حيث أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها غير واضحة وتدل على وجود خلل في عرضها أو تقديمها لمستخدميها هذا ما يبين أن الشركات تلجأ إلى مواجهة التضخم كباقي الأزمات التي تمر عليها مما يبين الاستعانة بخبراء اقتصاديين لواجهة الأزمة دون التقدير بحلولها في المستقبل.

III) التوصيات

1. تكييف المعالجة المحاسبية مع ظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة تمس جميع اقتصاديات الدول؛
2. ينبغي تطوير أساليب القياس المحاسبي التقليدي لكل تتلاءم مع التغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار؛
3. يجب السعي لفرض نظام لمحاسبة التضخم من قبل الشركات الاقتصادية التي لها وزن وأهمية في الاقتصاد الوطني؛
4. أن تقوم الشركات بتدريب محاسبيها على طرق معالجة القوائم المالية من آثار التضخم، فحتى وإن لم ترغب هذه الشركات في نشر المعلومات المحاسبية المعدلة، فيمكن على الأقل استفادة من إدارتها منها، والتي يتوقع أن تكون قراراتها أكثر واقعية إذا ما استخدمت المعلومات المعدلة؛
5. يجب دراسة مثل هذه المواضيع بالتقارير المالية المقدمة من طرف الشركات ومقارنتها حتى يتبن المشكل و تقديم اقتراحات لحله.

IV) آفاق البحث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعطيات المتوفرة والمتحصل عليها ، ونظرا لأهمية الموضوع نقترح المواضيع التالية التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية :

1. يمكن أن يتم ربط موضوع محاسبة التضخم بالمحاسبة الإسلامية ومدى إمكانية تعديل القوائم المالية وفق مبادئ المحاسبة الإسلامية؛

2. إن معايير المحاسبة الدولية تمس عدة جوانب تخص القياس والإفصاح المحاسبي منها المحاسبة في **المؤسسات** المالية والقطاعية والشركات الموحدة أو المندمجة وكذا مواضيع المحاسبة عن تغيرات الأسعار **الخاصة وأسعار صرف** العملات والقيمة العادلة في التقييم، وكل هذا يمكن أن يكون منطلقا لبحوث أخرى **وإثارة إشكاليات أخرى**؛

المراجع

I. الكتب:

1. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، **مطبوعات جامعة الزقازيق**. الطبعة الربعة 2002-2003؛
2. أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم، دار **الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأردن**،2007؛
3. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، **دار الجامعة، الإسكندرية_مصر**، 2004؛
4. توماس ماير، وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أحمد بليح بديع، **"النقود و البنوك و الاقتصاد"**، دار المريخ السعودية؛
5. جيلالي جلاطو، "الإحصاء، مع تمارين و مسائل محلولة"، **ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر**، الطبعة السادسة 2005،
6. **حسين بن هني**، **"إقتصاديات النقود والبنوك** الأسس المبادئ"، **دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن** ،2002؛
7. [c]سين غازي عنابة، التضخم المالي، مؤسسة شباب **الجامعة، الإسكندرية**، ،2006؛
8. الحيالي، وليد ناجي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، **دار الحامد للنشر، عمان_الأردن**، 2002؛
9. خالد الدليمي، النقود و المصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس للطباعة و النشر والتوزيع، مصراتة الجماهيرية الليبية ،1998؛
10. **خالد** الوزني **و** أحمد **الرفاعي**، "*مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*" ، ط ،3**عمان: دار وائل، الأردن**، 2000؛
11. خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية **العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر**، 2008-2009؛
12. السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح و التقرير المالي عن الإلتزامات وحقوق الملكبة، الدار الجامعية **الإسكندرية**، 2007؛
13. **السيد عطا** لله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01 ،2009؛
14. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **"النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية** ،1983؛
15. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر**، 2006؛
16. طارق عبد العال، حوكمة الشركات مفاهيم، مبادئ، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، **مصر**، 2005؛
17. عباسي نصيرة، تأثير التضخم على التحليل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004؛
18. **عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد الأردن**،، 2004؛
19. **عقيل** جاسم عبد الله، **"النقود والبنوك ، المنهج** النقدي والمصرفي" ، **دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، الأردن** ،1999؛
20. الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، **دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر**، 2002؛
21. مجدي محمود **شهاب ، اقتصاديات النقود و المال ، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر**، 2000؛

22. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005؛

23. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005؛

24. محمد بونوارة خزار ، مبادئ الإحصاء ، منشورات جامعة باتنة ، مطابع عمار قرفي، باتنة الجزائر، ،1996؛

25. محمد راتول، "الإحصاء الوصفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية ،2006؛

26. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود ولبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر؛

27. محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 02، 2008؛

28. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2006

29. نبيل الروبي، "نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية_مصر، سنة 1984؛

30. نواف محمد عباس الرمّاحي، "المحاسبة القومية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ،2009؛

II. البحوث الجامعية:

31. - شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سونلغاز)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009؛

32. بن خليف طارق، دراسة السببية بين المتغيرات : التضخم ، سعر الصرف، سعر الفائدة في الجزائر ،1990-003مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العوم الاقتصادية والتسيير ،2005.2004؛

33. حسين عبد الجليل آل غزوي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانيه على بنك البلاد" شركة مساهمة سعودية عامة"، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدانمارك_كلية الإدارة والاقتصاد، 2009؛

34. حسين كركاشه، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، دراسة إحصائية، مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012؛

35. رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار_ دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين_سوريا، 2007؛

36. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وع تج وع تس، جامعة الحاج لخضر باتنة، 008-2009؛

37. سعيد هتهات، دارسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2006؛

38. فاطمة الزهراء قاضي، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية_**دراسة ميدانية**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج_**البويرة**، 2012-2013؛

39. محمد كويسي، آثار التضخم على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011؛

40. مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية_**غزة_فلسطين**، 2006؛

41. معتز برهان جميل العطر، أصر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني_دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2009-2010؛

42. نذير سمير، مذكرة ماستر، الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة، جامعة ورقلة، 2013-2014؛

43. نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011؛

44. يحي محمود القضاة، دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان، **جامعة عمان العربية للدراسات العليا**، 2004؛

III. المجلات:

45. لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات **والبحوث العلمية، سوريا**، المجلد 29، **العدد الأول**، 2007؛

IV. الملتقيات:

46. أحمد قايد نور الدين، الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم مالية، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-2013/05/06؛

47. وسرير منور و مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد على عرض القوائم المالية **(حالة جدول حساب النتائج)**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية - **تجارب تطبيقات وآفاق، القطب الجامعي الجديد الشط، المركز الجامعي بالوادي**، 17-18جانفي 2010؛

V. القوانين:

48. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار تحديد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26يوليو 2008، العدد 19الصادر بتاريخ 25مارس 2009؛

VI. المقابلات:

49. أقتصرت المقابلة على عينة الدراسة والمتمثلة في مجموعة من الموظفين بشركة موبيليس فرع ورقلة دراسة حالة.

XII. المراجع باللغة الأجنبية:

Jean-luc dallemange, L'inflation capitaliste, Fraçois Maspero-paris .50

XII. مواقع التحميل من الشبكة الاليكترونية:

51. وليد الحيالي، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، متاح على www.ao-academy.org .

الملاحق

الملحق رقم (01) : استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية
التخصص : ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة

الاستبيان الذي بين يديك هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان:

" أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الشركات الاقتصادية الجزائرية "

ويشرفني أن أطلب مساعدتكم بتعبئة الاستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما أتمنى منكم إعطائها بعض اهتمامكم و لأن إجاباتكم لها أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علما بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.

الباحثة : زهرة حميداتو

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

القسم الأول : الأسئلة الخاصة البيانات العامة (المعلومات الشخصية)

1. **الجنس:** ذكر ☐ ، أنثى ☐
2. **العمر:**

من 20 إلى 25 سنة ☐ ، من 26 إلى 30 سنة ☐ ، من 31 إلى 35 سنة ☐ ، من 36 إلى 40 سنة ☐ ، أكثر من 40سنة ☐

3. **الشهادة العلمية أو التكوينية :** ثانوي ☐ ، ليسانس ☐ ، ماستر ☐ ، ماجستير ☐ ، دكتوراه ☐
4. **المهنة أو الوظيفة :** إطار محاسبي أو مالي ☐ ، مسير ☐ ، محاسب ☐ ، محافظ حسابات ☐
5. **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ ، مابين 5 و 10 سنوات ☐ ، أكثر من 10 سنوات ☐
6. **النشاط الذي تمارسه شركتكم :** صناعي ☐ ، تجاري ☐ ، خدماتي ☐

القسم الثاني : الأسئلة الخاصة بالدراسة

I.

	أثـر التضخم على عملية الإفصاح المحاسبي للشركات	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
01	يوجد تضخم في مؤسستكم			
02	هناك إفصاح محاسبي في مؤسستكم يتأثر بظاهرة التضخم			
03	تتخذ شركتكم قرارات عند عملية الإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة التضخم			
04	تتعدد القرارات المتخذة للحد من ظاهرة التضخم			
05	القرارات المتخذة تكون سريعة وحاسمة للحد من ظاهرة التضخم			
06	أثر التضخم يعرقل عملية الإفصاح المحاسبي في الشركة			

II.

	يـؤدي التضخم إلى تقديم قوائم مالية بعيدة عن الحقيقة للشركات	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
07	يظهر التضخم عند عرض القوائم المالية لمستخدميها			
09	هناك عراقيل في إعداد القوائم المالية في الشركة أثناء ظهور التضخم			
10	وجود حلول لهذه العراقيل بصفة مباشرة للحد من تأثير التضخم			
11	تلجأ الشركة إلى دورات تكوينية لموظفيها في مجال إعداد القوائم المالية لمواجهة أثر التضخم			
12	يؤدي التضخم إلى تقديم لقوائم مالية مقبولة وقابلة للإفصاح المحاسبي للشركة			
13	في حالة تأثير التضخم على إعداد وعرض القوائم المالية تلجأ الشركة إلى خبراء من خارج الشركة			

III.

	وسائل الحد من أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الشركات	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
13	تلجأ الشركة إلى إعادة تقييم التثبيتات حتى تحد من ظاهرة التضخم			
14	تلجأ الشركة إلى التنازل عن التثبيتات حتى تحد من الظاهرة			
15	تتعامل الشركة مع ظاهرة التضخم كغيرها من الأزمات التي تمر عليها			
16	تعتمد الشركة على الخبراء الاقتصاديين لمواجهة الظاهرة			
17	تتوقف الشركة عن نشاطاتها غير الأساسية حتى تحد من الظاهرة			

الملحق رقم (02) : قياس صدق وثبات أداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
.662	17

الملحق رقم (03) : خصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	ذكر	22	44.0	44.0	44.0
	انثى	28	56.0	56.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	من 20الى 25 سنة	14	28.0	28.0	28.0
	من 26الى 30 سنة	9	18.0	18.0	46.0
	من 31 الى 35 سنة	11	22.0	22.0	68.0
	من 36 الى 40 سنة	9	18.0	18.0	86.0
	أكثرمن 40 سنة	7	14.0	14.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الشهادة العلمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	ثانوي	13	26.0	26.0	26.0
	ليسانس	27	54.0	54.0	80.0
	ماستر	10	20.0	20.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المهنة أو الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	اطار محاسبي او مالي	22	44.0	44.0	44.0
	مسير	13	26.0	26.0	70.0
	محاسب	14	28.0	28.0	98.0
	محافظ حسابات	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	25	50.0	50.0	50.0
	ما بين 5 و 10 سنوات	7	14.0	14.0	64.0
	اكثر من 10 سنوات	18	36.0	36.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

النشاط الذي تمارسه شركتكم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	صناعي	2	4.0	4.0	4.0
	تجاري	12	24.0	24.0	28.0
	خدماتي	36	72.0	72.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الملحق رقم (04) : المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة للمحاور الثلاث

Statistiques

		اثر التضخم يعرقل عملية الافصاح المحاسبي في الشركة	القرارات المتخذة تكون سريعة وحاسمة للحد من ظاهرة التضخم	تتعدد القرارات المتخذة للحد من ظاهرة التضخم	تتخذ شركتكم قرارات عند عملية الافصاح المحاسبي للحد من ظاهرة التضخم	هناك إفصاح محاسبي في مؤسستكم يتأثر بظاهرة التضخم	يوجد تضخم في مؤسستكم
N	Valide	50	50	50	50	50	50
	Manquante	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2.16	2.18	1.90	2.32	2.26	1.98
Ecart-type		.738	.774	.863	.844	.751	.892

الملحق رقم (05) : نتائج اختبار الفرضيات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
.350	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
.620	11

الملحق رقم (06) : معامل بيرسون

Corrélations

		t1	t2
t1	Corrélation de Pearson	1	.398**
	Sig. (bilatérale)		.004
	N	50	50
t2	Corrélation de Pearson	.398**	1
	Sig. (bilatérale)	.004	
	N	50	50

estsignificative au niveau 0.01 (bilatéral). **. La corrélation

القيمة الاحتمالية sig=0.04 أقل من مستوى الدلالة 5 % أي أن هناك دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين التضخم و الافصاح المحاسبي معامل الارتباط 0.398 أي 39 %

الفهرس

البيـان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: تقديم نظري للتضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية	
التمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التضخم والإفصاح المحاسبي والقوائم المالية	3
المطلب الأول: مدخل تعريفي حول ظاهرة التضخم	3
الفرع الأول: تعريف التضخم و تفسيره وقياسه و أسبابه	3
أولا : تعريف التضخم وتفسيره في النظريات النقدية	3
ثانيا: قياس و أسباب التضخم	8
الفرع الثاني: أنواع التضخم والآثار الاقتصادية	13
أولا : أنواع التضخم	13
ثانيا : آثار التضخم	16
المطلب الثاني : ماهية الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية	19
الفرع الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي	19
أولا : تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه	19
ثانيا: مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثر فيه	22
الفرع الثاني : طبيعة القوائم المالية	25
أولا : تعريف القوائم المالية أنواعها	25
ثانيا : المعلومات الواجب الإفصاح عنها من القوائم المالية	27
الفرع الثالث: أثر التضخم على القوائم المالية	28

أولا: أثر التضخم على قائمة المركز المالي	28
ثانيا: أثر التضخم على قائمة الدخل	29
المبحث الثاني : الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية	30
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة العربية	30
الفرع الأول: الدراسات السابقة من 2005 إلى 2010	30
أولا: سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر	30
ثانيا: مدحت فوزي عليان وادي، " أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلس	31
الفرع الثاني: الدراسات السابقة من 2011 فصاعدا	32
أولا: محمد كويسي، " آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	32
ثانيا: حسين كركاشه، "أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية_دراسة إحصائية	32
ثالثا: نور الدين أحمد قايد، **"الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية**	33
المطلب الثاني : الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة	33
الخلاصة	34
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لأثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الشركات الإقتصادية	
تمهيد	36
المبحث الأول : طرق و أدوات الدراسة	37
المطلب الأول : الطرف المتبعة في الدراسة	37
1- مجتمع وعينة الدراسة	37
2- بيانات الدراسة و أدوات جمعها	38
3- محتوى الاستبيان	39
4- متغيرات الدراسة	39
المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستعملة	40
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها	40
المطلب الأول : نتائج الدراسة	40
الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة	40
الفرع الثاني : النتائج المتعلقة بآراء أفرد العينة حول محاور الاستبيان	45

المطلب الثاني : اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة	48
الخلاصة	50
الخاتمة	52
قائمة المراجع	56
الملاحق	61
الفهرس	68